

الأخوة الإسلامية
والنصب الخزبي
بقام أبي بكر بن عبد العزيز البغدادي

تعريف الأخوة:

لغة:

قال في «لسان العرب» في مادة (أخا): «الأخ من النسب معروف، وقد يكون الصديق والصاحب. قال في «التهذيب»: الأخ الواحد، والاثنتان أخوان، والجمع إخوان وإخوة. قال الجوهري: الأخ أصله أخو، بالتحريك، لأنه جمع على آخاء مثل آباء، والذاهب منه واو، لأنك تقول في الشئبة أخوان، وبعض العرب يقول أخان، على التقص، ويجمع أيضاً على إخوان، مثل خرب وخربان، وعلى إخوة وأخوة.

ثم قال: وقوله عز وجل: ﴿وإلى عاد أخاهم هوداً﴾ [الأعراف: ٦٥]، ونحوه، قال الزجاج: قيل في الأنبياء أخوهم وإن كانوا كفرة، لأنه إنما يعني أنه قد أتاهم بشر

مثلهم من ولد أبيهم آدم، عليه السلام وهو أحج، وجائز أن يكون أخاهم؛ لأنه من قومهم فيكون أفهم لهم بأن يأخذوه عن رجل منهم.

وقولهم: فلان أخو كربة، أو أخو لزبة، وما أشبه ذلك أي صاحبها. وقولهم: إخوان العزاء، وإخوان العمل، وما أشبه ذلك إنما يريدون أصحابه وملازميه.

وقال بعض النحويين: سمي الأخ أخاً؛ لأن قصده قصد أخيه، وأصله من وخی، أي قصد، فقلبت الواو همزة. انتهى كلامه في اللسان.

وقال في «الكليات» في مادة (أخ): «الأخ هو كل من جمعك وإياه صلب أو بطن، ويستعار لكل مشارك لغيره في القبيلة أو في الدين أو في الصنعة أو في معاملة أو في مودة أو في غير ذلك من المناسبات.

قال: والإخوة، إذا كانوا من أب واحد وأم واحدة، يقال لهم: بنو أعيان؛ وإذا كانوا من رجال شتى يقال لهم: بنو أخفاف؛ وإذا كانوا من نساء شتى يقال لهم: بنو علات». انتهى كلامه في الكليات.

شريعاً:

أما الأخوة شريعاً، فهي إما أخوة القرابة المعروفة، أو هي صفة الحبة والنصرة والولاء بسبب رابطة الدين.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، أي في الدين والحرمة لا في النسب، ولهذا قيل: أخوة الدين أثبت من أخوة النسب، فإن أخوة النسب تنقطع بمخالفة الدين، وأخوة الدين لا تنقطع بمخالفة النسب.

المحبة ركن الأخوة:

لا بد ابتداءً أن نفهم المعنى الشرعي للأخوة؛ لكي ندرك بالتالي حكمها ولوازمها، فنقول: أن الأصل في المعنى الشرعي للأخوة هو المحبة، والدليل على ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَاصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فجعل وصف الأخوة مقابل العداوة، وذلك لا يكون إلا للمحبة، ثم وصفها بأنها تأليف وتوافق القلوب، وأيضاً فهذا لياقته بالمحبة أولى.

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فجعل الأخوة سبباً، وعلة للصالح بين المسلمين إن اقتتلوا، وكذلك علة لوجوب قتال الباغي إن رد الصلح وامتنع منه. وهذا دليل آخر على أن الأخوة تقتضي المحبة التي تقابل العداوة، كما تقتضي قتال من رد الصلح؛ لكون ذلك منافياً لمعناها الواجب شرعاً، إذ لا يصلح اجتماع الأخوة مع مواصلة البغي بعد ظهوره، وإن جاز وقوع ذلك ابتداءً قبل تبين البغي وزوال شبهة التأويل فيه والتحاكم إلى القضاء الشرعي؛ وذلك أن المحبة لا تجتمع مع العداوة.

٣- وقال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]، والغل هنا الحقد والعداوة، كما قال القرطبي وغيره، فدلّت الآية أن الأخوة تقابل العداوة وتقتضي المحبة.

٤- عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث). (متفق عليه) فجعل النبي ﷺ الأخوة مقابل البغض والحسد والتقاطع، وهذا المعنى لا يكون إلا مع المحبة ولوازمها.

٥- عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه). (متفق عليه)

هذا الحديث يدل على خصوصية المحبة في الأخوة، فمع أن الحديث يقتضي أن المعنى اللغوي للأخوة لا يلزم منه هذه الخصوصية، أي خصوصية أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، فإن النبي ﷺ أضاف لمعنى الأخوة المعروف معنى آخر يقتضي تلك الخصوصية، وهذا لا يكون إلا مع صدق المحبة وريقها بين المسلمين؛ حتى يتحقق هذا المعنى الواجب.

ولا بد هنا من القول بأن المحبة عمل قلبي، وبالتالي فإن الأخوة الظاهرة تفترض وجود المحبة في الباطن، وقد تنقص فينقص من الأجر بقدر ذلك، وقد ترقى برقي الإيمان وزيادته، فيجزى الله تعالى المتحابين فيه بظله يوم القيامة، يوم لا ظل إلا ظله.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حُلَاوَةَ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ). (متفق عليه)

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (سبعةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ حُسْنٍ وَجَمَالَ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينَهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ). (متفق عليه)

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله تعالى يقول يوم القيامة: أين

المتحاثون بجلالي؟ اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي). (مسلم)

شروطها:

١- الإسلام

دليل هذا الشرط مستفاد من عموم الأدلة الشرعية التي توجب الأخوة على مطلق المؤمنين، كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقوله ﷺ: (المسلم أخو المسلم)، وقوله ﷺ: (وكونوا عباد الله إخواناً)، كما سبق.

وكذلك فقد بين ﷺ أن أخوة الإسلام كانت هي المانع من أن يتخذ أبا بكر خليلاً، فعن أبي سعيد الخدري قال خطب النبي ﷺ فقال: (إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله)، فبكى أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فقلت في نفسي: ما يبكي هذا الشيخ إن يكن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله، فكان رسول الله ﷺ هو العبد، وكان أبو بكر أعلمنا، قال: (يا أبا بكر لا تبك إن أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر ولو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر ولكن أخوة الإسلام ومودته). (البخاري)

وكذلك فإن هذا الشرط مستقراً من الأحاديث النبوية المستفيضة في إطلاق لفظ الأخوة بين المسلمين في عموم الأحوال، وهنا أود أن أسرد أمثلة من النصوص الشرعية التي تؤكد أن الرابطة الأخوية بين المسلمين هي فوق كل الاعتبارات والقوارق الطبقية كالمال والجاه والسلطان والثقافة والعلم ودرجة التدين والذنوب والبدع، سواء كان ذلك بين المتفقيين أو المختلفين أو المتآلفين أو المتخاصمين، وأن هذه الأخوة لا يخصصها حزب ما ولا بلد ولا عرق وغير ذلك عدا مطلق الإسلام، ولا بأس هنا من التوكيد على لفظ مطلق الإسلام الذي هو غير الإسلام المطلق:

حيث إن مطلق الإسلام يفيد أقل ما يتحقق به الإسلام، بخلاف الإسلام المطلق الذي يفيد الالتزام بعموم تعاليم الإسلام من الواجبات والمستحبات واجتناب المحارم.

وكذلك قد يكون من المناسب القول بأن لفظ (الإيمان) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] لا يراد به الإيمان المطلق بل مطلق الإيمان، بدليل أن الله تعالى خاطب به المتقاتلين من المسلمين، وكان فيهم البغاة ممن ليس عنده الإيمان المطلق، بل مجرد الإسلام.

قال شيخ الإسلام في المجموع (١٣٤/٥): «وكل من أظهر الإسلام ولم يكن منافقاً فهو مؤمن، له من الإيمان بحسب ما أوتي من ذلك، وهو ممن يخرج من النار، ولو كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، ويدخل في هذا جميع المتنازعين في الصفات والقدر على اختلاف عقائدهم، ولو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه نبيه ﷺ لم تدخل أمته الجنة، فإنهم أو أكثرهم لا يستطيعون هذه المعرفة، بل يدخلون الجنة وتكون منازلهم متفاضلة بحسب إيمانهم ومعرفتهم». أهـ

وإليك أخي المسلم مختارات من النصوص الشرعية النبوية التي تؤكد وصف الأخوة بين المسلمين في مختلف أحوالهم ومراتبهم، وتجعل هذا الوصف مبرراً شرعياً للمحبة والنصرة فيما بينهم، وأنه ليس هناك شرط إضافي غير الإسلام، وأداء الأركان يمنح المسلم الآخر تلك الحقوق:

- فقد وصف ﷺ في المهاجرين من المسلمين بالأخوة فقال: (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث). (متفق عليه)
- ووصف الآخرين من المسلمين بالأخوة، فقال في حب الخير لهم: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه). (متفق عليه)

• ووصف العلاقة بين السيد والعبد بالأخوة: فعن المعرور بن سويد قال: لقيت أبا ذر بالريذة وعليه حلة وعلى غلامه حلة فسألته عن ذلك فقال إني ساببت رجلاً فعيرته بأمه، فقال لي النبي ﷺ يا أبا ذر أعيرته بأمه إنك امرؤ فيك جاهلية، إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم (البخاري)

• ووصف مطلق المسلمين بلا تفصيل بالأخوة فقال في لقطة الغنم: (لك أو لأخيك أو للذئب). (البخاري ٨٩)

• ونهى أن يهين المسلم أخاه بأن يقيمه ويقعد مكانه وأشعر هذا الفاعل فساد فعله بوصف الأخوة وأن هذا الذي يقيمه إنما هو أخوه، فعن ابن عمر رضي الله عنهما: «نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه، قلت: لنافع الجمعة، قال: الجمعة وغيرها». (البخاري)

• ووصف ملك الحبشة حين مات بالأخوة ولم يكن ركع ركعة ولا حكم بالقرآن بعد إسلامه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نعى لنا رسول الله ﷺ النجاشي صاحب الحبشة يوم الذي مات فيه فقال: (استغفروا لأخيكم)». وعن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: (إن النبي ﷺ صف بهم بالمصلى فكبر عليه أربعاً). (البخاري)

• وبين أن العلاقات الاجتماعية محكومة بالأخوة، فالضرر الحاصل من بيع المسلم على بيع المسلم الآخر أو خطبته على خطبة المسلم الآخر أو حرص المرأة على طلاق المرأة المسلمة الأخرى، كل هذا محرم؛ لأن الجميع بينهم أخوة واجبة هي أخوة الإسلام، حيث جعلها النبي ﷺ وصفاً مناسباً للتحريم،

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها). (البخاري)

وبنفس العلة حرم النبي ﷺ بيع الجوائح، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي؛ ف قيل: له وما تزهي؟ قال: (حتى تحمر)، فقال رسول الله ﷺ: (أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه). (البخاري)

وحين جاء وفد هوازن النبي ﷺ مسلمين، وسألوه: أن يرد إليهم سبيهم وأموالهم التي كان قد أخذوها حين غزوهم، فخيرهم النبي ﷺ أحد الأمرين، فاختاروا السبي، فخطب النبي ﷺ المسلمين وعلل رد السبي بالأخوة فقال: (أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء قد جاءونا تائبين، وإني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم، فمن أحب منكم أن يطيب بذلك فليفعل، ومن أحب منكم أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل) فقال الناس: قد طيبنا ذلك لرسول الله ﷺ لهم. (البخاري)

• وبرر منح المسلم أرضه التي لم يقدر على زرعها أخاه المسلم بالأخوة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه). (البخاري)

• وكذلك النصرة عللها النبي ﷺ بأخوة الإسلام، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً). (البخاري)، ولا يخفى أن معنى نصرته ظالماً هو الأخذ على يديه، كما صرح في نفس الحديث.

• وكذلك رد المظالم بين المسلمين ووصف المتظالمين بالأخوة، فعن أبي هريرة

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه). (البخاري)

• وعند النصب والجوع تكون الأخوة بين المسلمين سبباً لمراعاة الحقوق، فعن جبلة قال: كنا بالمدينة في بعض أهل العراق، فأصابنا سنة فكان ابن الزبير يرزقنا التمر، فكان ابن عمر رضي الله عنهما يمر بنا فيقول: «إن رسول الله ﷺ نهى عن الإقران إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه». (البخاري).

• وحذر من تزكية المسلم لأخيه المسلم؛ لأن ذلك مما يعود بالأذى على أخية المزكي، فعن أبي بكره قال: أثني رجل على رجل عند النبي ﷺ فقال: (ويلك قطعت عنق صاحبك، قطعت عنق صاحبك مراراً) ثم قال: (من كان منكم مادحاً أخاه لا محالة، فليقل أحسب فلاناً والله حسيبه ولا أزكي على الله أحداً أحسبه كذا وكذا إن كان يعلم ذلك منه). (البخاري)

ووصف المتخاصمين بالأخوة وجعلها علة لعدم ظلم الأخ لأخيه المسلم، فعن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (من حلف على يمين كاذباً ليقتطع مال رجل أو قال أخيه لقي الله وهو عليه غضبان، وأنزل الله عز وجل تصديق ذلك في القرآن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمناً قَلِيلاً﴾ الآية إلى قوله: ﴿عَذَابَ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٧٧]. (البخاري)

وكذلك عن أم سلمة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: (إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً بقوله، فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها). (البخاري)

ونذب إلى الصلح بين المتشاحنين لأجل الأخوة، بل جعل تلك الشحنة سبباً تتعلق مغفرة الله تعالى بها، فعن أبي هريرة إن رسول الله ﷺ قال: (تفتح أبواب الجنة يوم الإثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال أنظروا هذين حتى يصطلحا، أنظروا هذين حتى يصطلحا أنظروا هذين حتى يصطلحا). (مسلم)

● وحتى أثناء القتال سمى المتقاتلين من المسلمين أخوة، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه). (مسلم)

● وعن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال: (إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح، فهما على جرف جهنم، فإذا قتل أحدهما صاحبه دخلاها جميعاً). (مسلم)

● والأخوة هي التي دعت الأنصار إلى يشاطروا أموالهم المهاجرين، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قالت الأنصار للنبي ﷺ أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل، قال: (لا)، فقال: (تكفونا المثونة ونشركم في الثمرة) قالوا: سمعنا وأطعنا». (البخاري)

● وهي التي دعتهم إلى أن يحرسوا أن ينال المهاجرون مثل ما ينالوا من الخير، فعن أنس رضي الله عنه قال: «دعا النبي ﷺ الأنصار ليكتب لهم بالبحرين فقالوا لا والله حتى تكتب لإخواننا من قریش بمثلها، فقال: ذاك لهم ما شاء الله على ذلك يقولون له، قال: (فإنكم سترون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض)». (البخاري)

● ووصف عصاة الأمة بالأخوة، وجعلها علة في عدم إعانة الشيطان على هذا المسلم العاصي، فعن أبي هريرة قال: «أتى النبي ﷺ بسكران، فأمر بضربه،

فمنا من يضربه بيده، ومنا من يضربه بنعله، ومنا من يضربه بثوبه، فلما انصرف قال رجل ما له أخزاه الله، فقال رسول الله ﷺ: (لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم)». (البخاري). وهذا العاصي كانت معصيته شرب الخمر، وقد قال رسول الله ﷺ فيها: (ولا يشرب الخمر شاربها حين يشربها وهو مؤمن)، فنفى عنه ﷺ الإيمان المطلق، ووصفه مع ذلك بالأخوة لما معه من مطلق الإيمان.

• بل قد حرم رسول الله ﷺ حتى مجرد الإشارة؛ لأجل الأخوة في الإسلام، فعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (لا يُشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح، فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يده، فيقع في حُفرةٍ من النار). (متفق عليه)

ووصف العلاقة بين الفقراء والأغنياء بالأخوة، فعن أبي هريرة: «أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم، فقال: (وما ذاك)؟، قالوا: يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا نتصدق، ويعتقون ولا نعتق، فقال رسول الله ﷺ: (أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم، وتسبقون به من بعدكم، ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم)؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة)، قال: أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا، ففعلوا مثله، فقال رسول الله ﷺ: (ذلك فضل الله يؤته من يشاء)». (مسلم)

? وفي الفرح والدعوات أوجب الإجابة تعريضاً للأخوة بين المسلمين، فعن ابن عمر كان يقول عن النبي ﷺ: (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه). (مسلم)

وأوجب الضيافة بين الأخوة المسلمين مع إن الضيف في الغالب يكون غريباً لا يعلم عنه إلا أنه مسلم، فعن أبي شريح الخزاعي قال قال رسول الله ﷺ: (الضيافة ثلاثة أيام وجائزته يوم وليلة، ولا يحل لرجل مسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه)، قالوا: يا رسول الله وكيف يؤثمه، قال: (يقيم عنده ولا شيء له يقره به). (مسلم)

• وأوجب حقوقاً عامة بين المسلمين؛ لكونهم أخوة في الدين، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (خمسة تجب للمسلم على أخيه رد السلام، وتشميت العاطس، وإجابة الدعوة، وعيادة المريض، واتباع الجنائز). (مسلم) وفي الرقية والدواء ندب رسول الله ﷺ إلى نفع سائر المسلمين لأنهم أخوة، فعن جابر بن عبد الله يقول: «لدغت رجلاً منا عقرب ونحن جلوس مع رسول الله ﷺ فقال رجل: يا رسول الله أرقني؟ قال: (من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل)». (مسلم)

• ونهى عن إهانة واحتقار وخذلان المسلم للمسلم؛ لأنه أخوه في الدين، بل إن من فعل ذلك فقد كسب إثماً عظيماً، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تبأضوا ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه). (مسلم)

• ونهى عن غيبة المسلم وسماه أخاً وإن كان فيه عيب ونقص، فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ: (قال أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (ذكرك أخاك بما يكره)، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول، قال: (إن

كان فيه ما تقول فقد اغتبه وإن لم يكن فيه فقد بهته. (مسلم)

• وندب إلى طلاقة الوجه مع المسلم وسماه أخاً، فعن أبي ذر قال قال لي النبي ﷺ: لا تحقرن من المعروف شيئاً، ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق. (مسلم)

• وأمر بتفريج الكرب وستر العيوب لمطلق المسلمين وسماهم أخوة، فعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه). (مسلم)

• وندب للدعاء للمسلمين؛ لأنهم أخوة في الدين، فعن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من عبد مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا قال الملك ولك بمثل). (مسلم)

٢- أداء الأركان

وهذا شرط الأخوة الثاني، فإن من لا يؤدي أركان الدين من الصلاة والزكاة والصوم والحج، فإنه لا يستحق أن يكون أخاً، وإن بقي على الإسلام. وهذا الشرط إنما وضع حماية للدين ومبانيه، وتحفيزاً للأمة للحفاظ على معالم الإسلام. وفي أكثر بلاد المسلمين اليوم، يوجد الكثير من المسلمين والمتسبين للإسلام وهو لا يؤدي فرائض الدين من الصلاة والزكاة ونحوها، وقد يكثر عددهم بسبب عدم استتابة مثل هؤلاء من قبل حكام المسلمين، وتفشي الجهل والفساد. وهؤلاء وإن عدوا مسلمين إن لم يحددوا هذه الفرائض فاعترفوا بها وأقروا بذنوبهم، فهم لا يعدون من الأخوة ممن يحبون ويؤثر لهم على النفس ونحو ذلك من الحقوق، ولكن

تجب دعوتهم ونصحهم، ويحفظ لهم حق الولاء الإسلام العام في مقابل أهل الكفر ونحوهم. وهذا مثل قوله تعالى في الذين آمنوا ولم يهاجروا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢].

قال شيخ الإسلام في المجموع (٦/١٣٧): «وأيضاً في القرآن علق الأخوة في الدين على نفس إقام الصلاة وإيتاء الزكاة، كما علق ذلك على التوبة من الكفر، فإذا انتفى ذلك انتفت الأخوة، وأيضاً فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر). وفي المسند: (من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله).

وأيضاً، فإن شعار المسلمين الصلاة، ولهذا يعبر عنهم بها، فيقال: اختلف أهل الصلاة، واختلف أهل القبلة، والمصنفون لمقالات المسلمين يقولون: مقالات الإسلاميين، واختلف المصلين». أ.هـ.

حرمة المسلم:

لمعرفة قدر الأخوة ومنزلتها عند الله تعالى لا بد من معرفة قدر المسلم، ومنزله عند الله تعالى قد عظم شأن المسلم وكرمه، فما بال العبد لا يكرم من أكرمه الله. قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، فجعلهم عاين بالإيمان. وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته) (البخاري)،

وهذا نص ظاهر في حرمة مطلق المسلمين، بلا تفصيل، فكل من يصلي مع المسلمين ويستقبل قبلتهم، ويأكل ذبيحتهم، فهو حرام الدم والمال والعرض. ومن قيد هذه الحرمة بمذهب أهل السنة مثلاً في الصفات ومذهبهم في الإيمان وفي غير ذلك فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع السلف رضوان الله عليهم، وفرق الأمة، وجاء ببدعة من القول وزورا.

ويشهد لهذا الإطلاق نصوص كثيرة، منها:

عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه). (متفق عليه)

وعن أبي بكرة: أن رسول الله ﷺ خطب الناس فقال: (ألا تدرون أي يوم هذا)، قالوا الله ورسوله أعلم، قال حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: (أليس يوم النحر)، قلنا: بلى يا رسول الله، قال: (أي بلد هذا أليست بالبلدة الحرام)، قلنا: بلى يا رسول الله، قال: (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا هل بلغت)، قلنا: نعم، قال: (اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب، فإنه رُبَّ مُبْلَغٍ يبلغه لمن هو أوعى له فكان كذلك، قال: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض). (متفق عليه)

وعن أبي جحيفة قال: قلت لعلي بن أبي طالب هل عندكم كتاب قال: «لا إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة» قال: قلت فما في هذه الصحيفة؟ قال: «العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر». (متفق عليه)

وعن أبي الأسود قال: قدمت المدينة وقد وقع بها مرض، فجلست إلى عمر

بن الخطاب رضي الله عنه فمرت بهم جنازة فأثني على صاحبها خيراً فقال: عمر رضي الله عنه: وجبت، ثم مر بأخرى فأثني على صاحبها خيراً فقال: عمر رضي الله عنه: وجبت، ثم مر بالثالثة فأثني على صاحبها شراً فقال: وجبت، فقال أبو الأسود: فقلت وما وجبت يا أمير المؤمنين، قال: قلت: كما قال النبي ﷺ: (أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة، فقلنا وثلاثة قال: وثلاثة، فقلنا واثنان؛ قال: واثنان، ثم لم نسأله عن الواحد). (البخاري)

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم). (البخاري)

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أتيت النبي ﷺ في مرضه وهو يوعك وعكاً شديداً وقلت: إنك لتوعك وعكاً شديداً، قلت: إن ذاك بأن لك أجرين قال: (أجل، ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات الله عنه خطايا كما تحات ورق الشجر). (متفق عليه)

وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس، بالنفس والشيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة). (متفق عليه)

وعن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: (لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم). «الترمذي والنسائي، صحيحه الألباني في صحيح الجامع»

في كل النصوص المتقدمة أطلق رسول الله ﷺ القول بجرمة المسلم بلا تقييد بمسلم ذي صفات معينة، أو جماعة معينة، أو اتجاه معين، بل كل من يصدق القول بأنه مسلم فهو حرام المال والدم والعرض، وهو الذي يكفر الله عنه الخطايا بما

يصيبه من الأذى في الدنيا، وهو الذي يدخله الله الجنة إذا مات له ثلاثة من الولد، وهو الذي يدخله الله الجنة إن شهد له إثنان من المسلمين، ولم يكن منافقاً، وهو الذي زوال السموات والأرض أهون عند الله من قتله. وأما ما يقع به هذا المسلم من الخطأ والذنوب فالله يحاسبه على ذلك بحسب علمه وقدرته، والواجب على المسلمين الدعاة أن يحسنوا النصيح له والبيان، كما قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [العنكبوت: ١٨]، ليس لهم أن يقاضوه في جهله أو تأويله أو تقليده، فهو معذور (أي غير مؤاخذ) في ذلك كله، إن لم يكن منافقاً. وأما عند تقصيره في طلب العلم والمعرفة، فإن الله تعالى يؤاخذهُ على تقصيره ذاك لا يؤاخذهُ على ترك ما ترتب على التقصير، كما فصل هذا في غير هذا الموضع، والله تعالى أعلم.

حكم الأخوة: الوجوب

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ، بِئْسَ الْأَسْمَاءُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا يَجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٩-١٢].

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ

مسلمون. واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا. واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً. وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها. كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون. ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون. ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم. يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتكم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون. وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴿آل عمران: ١٠٢-١٠٧﴾.

إن من أعظم أسباب قوة هذا الدين ما أنعم الله تعالى على عباده المؤمنين من الأخوة في الله، وما تتضمنه من معاني المحبة والرحمة والولاء والنصرة وغير ذلك من المعاني. وقد جعل الله تعالى الأخوة وما في معناها دليلاً على صدق الإيمان، فقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. كما أنه تعالى جعلها وصفاً من أعظم الصفات اللازمة لخير القرون فقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَرَارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] حيث قرنهما مع وصف الرسالة لمحمد ﷺ.

ولقد ضبظت الشريعة (الأخوة) بأحكام مفصلة، فأوجبت أصلها على كل المسلمين، ثم عينت ما لا بد من فعله لتحقيق هذا الأصل، ثم ندبت إلى ما يوجب تكميله منها، ثم بينت ما يجب اجتنابه من خوارمها، ثم وازنت أحكامها عند معاملة أهل المعاصي والبدع.

أدلة الوجوب:

١- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

فالآية تقرر حقيقة شرعية وتحصر الأخوة بمطلق الإيمان، وسبق الكلام على عدم إفادة الآية للإيمان المطلق، ويؤيده سائر النصوص التي تثبت حق الأخوة لمطلق المسلمين من أهل القبلة، بمن فيهم أهل البدع المجتهدين أو المقلدين الذين لم يتبين لهم الحق، ولم تقم عليهم الحجة، فإن أمكن إقامة الحجة عليهم، وإثبات الشروط، ونفي الموانع، فينظر إلى بدعهم، فإن كانت مكفرة ولم يرجعوا عنها بعد إقامة الحجة والاستتابة، فهؤلاء كفار لا أخوة لهم. وإن لم تكن بدعتهم مكفرة فالأخوة باقية ما بقي الإسلام وأداء الأركان، وإن كانوا يستحقون العقوبة لإصلاحهم إن لم يعودوا إلى الحق بعد الحجة، على أن العقوبة لا تكون إلا لذي سلطان، والله تعالى أعلم.

ثم إن الآية أثبتت الأخوة للباغي مع الأمر بقتاله، فدل على بقاءها مع مطلق المعاصي.

٢- قال تعالى ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

دلت هذه الآية على أن نعمة الأخوة ملازمة لنعمة الإسلام، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلْفَتُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣]، وما هذه الألفة إلا أخوة الإسلام، التي توجد بوجوده لا تنفك عنه.

٣- عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: (لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى هاهنا، ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم

على المسلم حرام دمه وماله وعرضه). (مسلم)

٤- عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلّمه . من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة). (متفق عليه)

٥- عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: (المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه). («مسلم وابن ماجه وأحمد»)

حديث أبي هريرة يعلن الأمر الشرعي للأخوة: (وكونوا عباد الله إخواناً)، ثم يعقب مؤكداً هذا الأمر الشرعي مع حديث ابن عمر، وحديث عقبة بن عامر رضي الله عنهم جميعاً في تقرير أصل أصيل هو: (المسلم أخو المسلم)، ثم هو إخبار وتوكيد عنا حقيقة التي ثبتها رب العزة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

وكذلك فإن: (المسلم أخو المسلم) يفيد حصر الأخوة بالمسلمين، وذلك من باب حصر المبتدأ المعروف بالخبر مثل قوله ﷺ: (الشفعة فيما لم يقسم)، وقوله: (تحريمها التكبير وتحليلها التسليم)، وهو مذهب الجمهور، كما هو مذكور في أبواب دلالة الألفاظ على الأحكام، في كتب أصول الفقه.

وأما حديث: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)، فهو وإن كان مراده نفي كمال الإيمان، فإنه يدل على وجوب الأخوة والمحبة بين المسلمين، لا سيما بعد جمعه مع سائر النصوص الأخرى الدالة على ذلك، وهذا يقتضي تحريم البغض لمطلق المسلمين ممن هم ليسوا كفاراً من أصحاب الصلاة، وإن شرع بغض

ما يصدر منهم من البدع والأهواء، وكذلك يقتضي تحريم نفي أسباب الأخوة لهم، بل نصحهم والدعاء لهم بالصلاح فيما أخطأوا به، ونصرة مظلومهم وإغاثة مكروبهم هو المتعين على وجه العموم.

ومن المناسب هنا التنبيه على ما يقع به بعض المسلمين، من أصحاب النوايا الحسنة، من البغض والتحامل المطلق على مسلمين آخرين، من الأموات والأحياء، من أهل الالتزام المجمل أو المفصل لمجرد المخالفة في الرأي أو الاجتهاد في مسائل تفاصيل الشريعة أو الوقوع في بعض البدع المحرمة، ظناً منهم أن هذا من الانتصار للسنة، فهذا محرم في القرآن والسنة والقياس والمصلحة والعرف؛ لأنه نقض للأخوة الواجبة لمطلق المسلمين، فما بالك بالملتزمين منهم، ومثل هؤلاء لا يمكنهم تحقيق الأخوة إلا على نفر قليل ممن يتطابقون معهم في التفاصيل على فترة دوام هذا التطابق، الذي يتعسر استمراره في العادة، وبالتالي لا يجد هؤلاء لحماية أنفسهم إلا أن يعمدوا إلى التعصب المذموم، فيقعوا بما أنكروا فيه على غيرهم، فيساهموا بذلك على نشر الفرقة والشقاق بين المسلمين، من حيث قصدوا الصلاح. فهؤلاء ينصحون بطلب علم أصول الشريعة ومقاصدها والفقه إضافة إلى ما يعرفونه من النصوص الشرعية، ليحسنوا معرفة دلالة تلك النصوص وضبطها على مقتضى تلك الأصول، وينصحون كذلك بالرجوع إلى العلماء الأئمة لحل ما يشكل عليهم من تلك الأحكام. وكذلك فإن عليهم الاقتصار على بيان البدع والأخطاء دون التعرض إلى أصحابها بالتسفيه والتقسيط، بل الإعذار ما وجد إلى ذلك من سبيل، وإذا ما وجدوا حاجة ملحة من الحكم على الأعيان التي وقعوا في تلك البدع فإن عليهم أن يسلموا ذلك إلى العلماء الأعلام لا إلى أنفسهم.

فضلها:

لا شك أن الله تعالى يثيب على جنس فعل الواجبات أعظم من ثوابه على جنس فعل المستحبات، لما في تلك الواجبات من تحقيق مقاصد الشريعة وأركانها. وفي الوقت الذي أوجب الله تعالى على عباده المسلمين تحقيق معنى الأخوة ولوازمها، فإنه تعالى وعد المحققين لها أعظم الأجر والثواب، فقد وعد من فاعلها يوم القيامة بمقابلته بمثل فعله الذي فعله في الدنيا، وفي هذا مضاعفة عظيمة في الأجر، فإن ما في الآخرة من الأشياء غير التي تشبهها في الدنيا، فإن الكربة التي يكشفها الله تعالى لك في الآخرة غير الكربة التي كشفتها لأخيك في الدنيا، وإن كانت تلك مقابل هذه، فإن في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، مع ما يعطيه الله تعالى لعباده المؤمنين ما يشبه ما كانوا يتمتعون به في الدنيا، كما قال تعالى: ﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون﴾ [البقرة: ٢٤]، وغيرها من الآيات، فكذلك تحقيق الأخوة يدخر الله تعالى لفاعلها في الجنة مثل ما فعل من الخير في الدنيا مع هذا الفارق العظيم.

١- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه). (مسلم)

٢- عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا قال الملك ولك بمثل). (مسلم)

٣- عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: (إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم ينزل في خرفة الجنة حتى يرجع). (مسلم)

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (إن الله يقول يوم القيامة: أين المتحابون بجلالي. اليوم أظلمهم في ظلي. يوم لا ظل إلا ظلي). (مسلم)

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: (أن رجلاً زار أخاه في قرية أخرى. فأرصد الله له على مدرجته ملكاً، فلما أتى عليه قال: أين تريد؟ قال: أريد أخاً لي في هذه القرية. قال: هل لك عليه من نعمة تربها؟ قال: لا، غير أنني أحبته في الله عز وجل. قال: فإني رسول الله إليك، إن الله قد أحبك كما أحبته فيه). (مسلم)

فلم يكتف الشارح الحكيم بجعل الأخوة واجباً شرعياً، بل جعلها قرينة إلى الله تعالى يبلغ المسلم بها الدرجات العلى عند الله تعالى. ولا شك أن الشريعة لا تعلق الأجر العظيم إلا لما هو عظيم، ذلك لأن في الأخوة في الله معنى تعظيم الله تعالى، ومعنى القوة والعزة والنصرة لدينه، ومعنى الصلاح والإصلاح للمسلمين، ومعنى الدعوة إلى دينه، ومعنى أخذ أسباب الثبات على الإسلام، فالمؤمنون بعضهم أولياء بعض، والمؤمن قوي بأخيه، ومن أراد بحبوة الجنة فعليه بالجماعة، والشیطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية، والمؤمن مرآة أخيه المؤمن، والمؤمن للمؤمن كالبنیان يشد بعضه بعضاً.

واجبات الأخوة:

١- الولاء:

قال في «الصحيح»: الولي ضد العدو، وكل من ولي أمر أحد فهو وليه.

قال في «الكليات»: الولاية (بالفتح): بمعنى النصرة والتولي، و(بالكسر): بمعنى السلطان والملك.

قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

يعد الولاء بين المؤمنين من أعظم الصفات اللازمة لأخوتهم، وكما إن أخوة الدين مشتقة من أخوة النسب، فكذلك ولاية الدين مشتقة من ولاية النسب. فإذا كان النسب سبباً للمحبة والنصرة والرحمة بين المتصلين به، فإن الدين أولى من النسب وأشرف وأسمى عند الله تعالى في أن يكون سبب المحبة والنصرة والتراحم بين من يجمعهم دين الإسلام الحنيف، وإن لم يكن بينهم نسباً وصهرأ.

قال شيخ الإسلام في المجموع (٤١٨/٣): «والله سبحانه قد أوجب موالة المؤمنين بعضهم لبعض، وأوجب عليهم معاداة الكافرين. فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ. فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين. ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد إيمانهم إنه لمعكم حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين. يا أيها الذين آمنوا من يرد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون في الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم. إغما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون

الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون. ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ﴿المائدة: ٥١-٥٦﴾.

فقد أخبر سبحانه أن ولي المؤمن هو الله ورسوله وعباده المؤمنين. وهذا عام في كل مؤمن موصوف بهذه الصفة، سواء كان من أهل نسبة أو بلدة أو مذهب أو طريقة أو لم يكن، وقال تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾، وقال تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض﴾ إلى قوله: ﴿والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم﴾ [الأنفال: ٧٣-٧٤]، وقال تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين﴾. إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون ﴿الحجرات: ٩-١٠﴾.

وفي الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر)، وفي الصحاح أيضاً أنه قال: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وشبك بين أصابعه)، وفي الصحاح أيضاً أنه قال: (والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)، وقال ﷺ: (المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه)، وأمثال هذه النصوص في الكتاب والسنة كثيرة) أ.هـ.

ثم بين شيخ الإسلام أصلاً عظيماً غفل عنه كثير من المسلمين ممن يفخر بانتسابه إلى منهج السلف الصالح، وإنما يعتب على أصحاب هذا المنهج أكثر من غيرهم لأنهم أولى بمعرفته وتطبيقه، وهو أن: «المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك» فقال: «فليتدبر المؤمن الفرق بين هذين النوعين، فما أكثر ما يلتبس أحدهما بالآخر، وليعلم أن

المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك، فإن الله سبحانه بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله، فيكون الحب لإوليائه والبغض لأعدائه، والإكرام لأوليائه والإهانة لأعدائه، والثواب لأوليائه والعقاب لأعدائه.

وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وفجور، وطاعة ومعصية، وسنة، استحق من الموالاتة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه حاجته. وهذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة» أ.هـ.

٢- التراحم:

قال في «لسان العرب»: الرحمة: الرقة والتعطف، والمرحمة مثله، وقد رحمته وترحمت عليه، وتراحم القوم: رحم بعضهم بعضاً.

قال: والرحمة في بني آدم عند العرب: رقة القلب وعطفه، ورحمة الله: عطفه وإحسانه ورزقه.

التراحم بين المسلمين يدخل بلا شك في الولاية بينهم، إلا إن إفراده هنا إنما هو من باب التوكيد والتخصيص، إذ هو الصفة التي تقابل شدة المسلمين على الكفار، فهؤلاء لكفرهم كانت الشدة هي التي بها أمر الله أن يتعامل بها المسلم معهم، وأولئك لإسلامهم كانت الرحمة هي التي وصف الله تعالى أنها لحة العلاقة بينهم، كما قال تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ [الفتح: ٢٩].

والتراحم هو الوصف الذي جعله النبي ﷺ سبباً لإصلاح ذات البين، فإن

قوله: (تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)، دليل على أن مشكلة الفرد هي مشكلة الجميع، وبالتالي فإن إصلاحها أمر واقع بإذن الله تعالى فإن المرء قوي بأخيه، فكيف هو بأخوته جميعاً، فعن النعمان بن بشير يقول قال رسول الله ﷺ: (ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضوا تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى). (متفق عليه)

بل إن رسول الله ﷺ جعل التراحم معادلة أخروية وحياتية لازمة، فعن جرير بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: (من لا يرحم لا يرحم). (متفق عليه)، فإن من لا يرحم، لا يرحم من عند الله لا في الدنيا ولا في الآخرة، كما في الرواية الأخرى للحديث: (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله) (متفق عليه)، وحديث أسامة بن زيد في الصحيح: (إنما يرحم الله من عباده الرحماء)، كما أنه أيضاً لا يرحمه الناس في الدنيا، فإن الله تعالى لا يسلط عليه من يرحمه، ثم إن من فطرة الله وسنته في خلقه أن الناس تحسن إلى من أحسن إليها، وأن الإنسان يقابل بما هو من جنس عمله.

٣- النصرة:

وكذلك النصرة، إنما هي من المفردات الأساسية للولاية بين المسلمين، وقد أوجبها الله تعالى حتى للمتخلفين عن الهجرة ونحوهم من أهل المعاصي والبدع، إذا تسلط عليهم أهل الكفر والبغي، لاسيما بسبب دينهم وإيمانهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجَرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجَرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢]

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا﴾: «فإنهم قطعوا ولايتهم بانفصالهم عنكم، في وقت شدة الحاجة إلى الرجال، فلما لم يهاجروا لم يكن لهم من ولاية المؤمنين شيء. لكنهم (إن استنصروكم في الدين) أي: لأجل قتال من قاتلهم، (فعليكم النصر) والقتال معهم. وأما من قاتلوهم لغير ذلك من المقاصد، فليس عليكم نصرهم» أ.هـ.

وعن جابر بن عبد الله قال: «اقتتل غلامان غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار فنادى المهاجر أو المهاجرون يا للمهاجرين ونادى الأنصاري يا للأنصار، فخرج رسول الله ﷺ: (ما هذا دعوى أهل الجاهلية؟)، قالوا: لا يارسول الله إلا أن غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الآخر، قال: (فلا بأس ولنصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً إن كان ظالماً فلينبهه، فإنه له نصر، وإن كان مظلوماً فلينصره)». (متفق عليه)

ولما آخى النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار، كان المهاجرون يرثون الأنصار؛ لأجل الأخوة الإيمانية، ثم بين الله تعالى أن الإرث إنما يكون بين ذوي الأرحام، وبقيت النصره والنصيحة والولاء أركاناً للأخوة الإيمانية بين المهاجرين والأنصار، وبين كل المسلمين إلى قيام الساعة، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجر الأنصاري دون ذوي رحمه للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم فلما نزلت: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ [النساء: ٣٣]، نسخت ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣]، إلا النصر والرفادة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصي له». (البخاري)

٤- النصيحة:

لئن كانت النصيحة بين المسلمين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تمثل واجبا

شرعياً من واجبات الأخوة ولوازم إصلاح ذات البين، والرسول ﷺ بين ظهرانيهم، فما بالك بهذا الواجب في مثل وقتنا الحاضر، حيث الجهل والتعصب والظلم والبغي وغير ذلك قد تفشى بين المسلمين بقدر عظيم، ثم إن مما زاد الطين بلة أن لبست كل هذه الضلالات لبوس الحق والعدل، بما يطرح أصحابها من الشبهات التي فيها قدر من الحق الذي يتوسل به لتمرير أضعاف ذلك من الباطل، كما قيل: (لا ينفق الباطل إلا بشوب من الحق). وبالتالي فإن النصيحة مع أنها من أعظم المطالب في وقتنا الحاضر، فإنها من الدقة بمكان بحيث إنها يجب أن تراعي الاعتبارات الشرعية في عرضها، بالنسبة للأشخاص أنفسهم والأزمنة والأمكنة وغير لك، كما فصلناه في مبحث (بيان الشريعة للمكلفين)^(١)، ومبحث (تراحم الأحكام الشرعية في الدعوة)^(٢).

عن جرير بن عبد الله قال: «أنه قام يوم مات المغيرة بن شعبه فحمد الله وأثنى عليه وقال: ((عليكم باتقاء الله وحده لا شريك له والوقار والسكينة، حتى يأتيكم أمير فإنما يأتيكم الآن، ثم قال: استعفوا لأمركم، فإنه كان يحب العفو، ثم قال أما بعد فإني أتيت النبي ﷺ قلت: أبايعك على الإسلام؟ فشرط عليّ، والنصح لكل مسلم فبايعته على هذا، ورب هذا المسجد إني لناصح لكم، ثم استغفر ونزل» (متفق عليه). قرن رسول الله ﷺ النصح مع أعظم واجبات الإسلام فدل ذلك على وجوبه، بل جعله شرطاً في المبايعة، مما يؤكد وجوبه بين المسلمين.

وعن تميم الداري قال: قال رسول الله ﷺ: (الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم). ((مسلم: ٨٢))، فتسمية

(١) نشر المقال في العدد (٣) من مجلة الحكمة.

(٢) نشر المقال في العدد (٧) من مجلة الحكمة.

النبي ﷺ الدين باسم النصيحة يدل على وجوبها .

وقد فصل شيخ الإسلام في بيان النصيحة للأمة في التحذير من البدع، وأهلها بما يفسد الدين ويبدله، فبين وجوب النصح للأمة في ذلك، ولكنه فرق بين أهل البدع من أهل النفاق وأهل البدع من أهل الإيمان، وبين أن بيان بدع أهل الإيمان لا ينافي موالاتهم في الدين، بل هم مأجورون فيما أخطأوا فيه من الاجتهاد. ثم بين شيخ الإسلام تحريم ذكر بدع أهل الإيمان على سبيل الذم والتأثير لهم، بل يجب الدعاء والاستغفار لهم، كما بين وجوب إخلاص نية الناصح لله تعالى في بيان تلك البدع، وإن كان مصيباً في نصحه.

وبين أنه يجب على البدع من أهل الإيمان قبول نصح العلماء لهم إذا كانت النصيحة على الشكل الشرعي الذي مر ذكره، وبين أن هذا من الأخوة في الإيمان، وأن من يكره النصيحة؛ لأجل الهوى، فإنه ينقص من إيمانه وأخوته بقدر ذلك الهوى.

فقال شيخ الإسلام في المجموع (٢٨/٢٣١-٢٣٤): «وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة: مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون، كما قال يحيى بن سعيد: سألت مالكا والثوري والليث بن سعد-أظنه- والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ؟ فقالوا: بين أمره.

وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل علي أن أقول فلان كذا، وفلان كذا. فقال: إذا سكت أنت، وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟!

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل إذا قام وصلى واعتكف، فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في

أهل البدع، فإنما هو للمسلمين هذا أفضل. فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعداوتهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين. ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون الدين ابتداءً».

ثم قال (ص ٢٣٣): «(إذا كان أقوام منافقون يتدعون بدعا تخالف الكتاب والسنة، ويلبسونها على الناس، ولم تبين للناس، فسد أمر الكتاب، وبدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله.

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سماعون للمنافقين، قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين، كما قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧] فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء؛ بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيماناً يوجب مولاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم؛ بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة من منافق؛ لكن قالوها ظانين أنها هدى، وأنها خير، وأنها دين، ولم تكن كذلك، لوجب بيان حالها.

ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة؛ وإن كان المخطيء المجتهد مغفوراً له خطأه، وهو مأجور على اجتهاده، فيبان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب، وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله. ومن علم منه الاجتهاد السائغ، فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له؛ فإن الله غفر له خطأه؛ بل يجب لما فيه من

الإيمان والتقوى موالاته ومحبته، والقيام بما أوجب الله من حقوقه، من ثناء ودعاء وغير ذلك.

وإن علم منه النفاق، كما عرف نفاق جماعة على عهد رسول الله ﷺ، مثل عبد الله بن أبي وذويه، وكما علم المسلمون نفاق سائر الرافضة: عبد الله بن سبأ وأمثاله، مثل عبد القدوس بن الحجاج، ومحمد بن سعيد المصلوب؛ فهذا يذكر بالنفاق.

وإن أعلن بالبدعة ولم يعلم هل كان منافقاً أو مؤمناً مخطئاً، ذكر بما يعلم منه؛ فلا يحل للرجل أن يقفو ما ليس به علم، ولا يحل له أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصداً بذلك وجه الله تعالى، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله. فمن تكلم في ذلك بغير علم أو يعلم بما خلافه كان آثماً.

ثم قال (ص ٢٣٥): «ثم القائل في ذلك بعلم لا بد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأرض أو الفساد كان بمنزلة الذي يقاتل حمية ورياءً. وإن تكلم لأجل الله تعالى مخلصاً له الدين كان من المجاهدين في سبيل الله من ورثة الأنبياء، خلفاء الرسل. وليس هذا الباب مخالفاً لحديث: (الغيبة ذكر كأكبر ما يكره) فإن الأخ هو المؤمن، والأخ المؤمن إن كان صادقاً في إيمانه لم يكره ما قلته من هذا الحق الذي يحبه الله ورسوله، وإن كان فيه شهادة عليه وعلى ذويه، بل عليه أن يقوم بالقسط، ويكون شاهداً لله ولو على نفسه أو والديه أو أقربيه؛ ومتى كره هذا الحق، كان ناقصاً في إيمانه، ينقص من أخوته بقدر ما نقص من إيمانه، فلم يعتبر كراهته من الجهة التي نقص منها إيمانه؛ إذ كراهته لما يحبه الله ورسوله توجب تقديم محبة الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ أ.هـ.

٥- أداء الحقوق :

لقد حرص الإسلام على المحافظة على أبسط الحقوق وأدقها، لا سيما الراتب منها، لتحقيق أقصى قدر من المحبة والألفة بين المسلمين. فرد السلام وإجابة الدعوة وتشميت العاطس أمور يومية متكررة في المجتمع الإسلامي، وهي واجبات شرعية تشتمل على الدعاء للمسلم مما يزيد التماسك يوماً بين المسلمين ويقوي أواصر المحبة بينهم.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز وإجابة الدعوة وتشميت العاطس). (متفق عليه)

وعن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: «أمرنا النبي ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع فذكر عبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس ورد السلام ونصر المظلوم وإجابة الداعي وإبرار المقسم». (متفق عليه)

مندوباتها:

١- الإيثار:

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوَقِّ شَحْ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]

عَدَّ الله تعالى الإيثار بين المسلمين من أعظم ثمرات الإيمان، كما هو ظاهر في سياق الآية، فقد جعله طريق الفلاح، إذ المؤثر أخاه في الإسلام على نفسه، بما يستحقه من الخير شرعاً لنفسه، قد وقى نفسه شحها، فوعده الله تعالى الفلاح.

وفي الإيثار من شد روابط الأخوة وتمتين المجتمع المسلم وتلاحمه ما لا تعرفه المجتمعات الكافرة، بل تعجب له أشد العجب، لأنها مجتمعات مادية لا تعرف معنى الإيثار، الذي هو ثمرة الإيمان، ولم تمارسه البتة؛ وحتى لو كان في هذه المجتمعات نوع من الإيمان، فهو إيمان محرف، بعيد عن هذه المعاني. ولا شك إن سبب ضعف ترابط المسلمين اليوم دليل على ضعف الدين والإيمان في قلوبهم، فضعف بالتالي معنى الإيثار ومعنى الأخوة وغيرها من أسباب قوة المسلمين.

٢- بذل الفضل:

وهذا أيضاً من أسباب قوة المسلمين في الدنيا، وعظم أجرهم في الآخرة، إذ بذل الفضل من جنس النصرة والولاء والمحبة بينهم. وفي الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «بينما نحن في سفر مع النبي ﷺ، إذ جاء رجل على راحلة له، قال: فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً، فقال النبي ﷺ: (من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد، فليعد به من لا زاد له). قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل» (مسلم)، أدرك الصحابة رضوان الله تعالى عليهم عند قولهم: «حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل» تعظيم النبي ﷺ لبذل ما يفضل من أصناف المال للمسلمين الذين لا يملكون ذلك، وهم في حاجة إليه.

وفي هذا تربية للمسلمين على الأخوة والزهد في فضول حظوظ النفس إذا كان في تلك الفضول عوناً للمسلمين وقوة لهم. وفي هذا أيضاً معنى أن إعمال المال لخدمة الإسلام أولى من تعطيله وتخزينه. ومع ذلك فإن الشريعة لم تندب سؤال فضول أموال الناس، وإن كانوا إخوة متحابين، بل إنما يتعين ذلك عند الحاجة والعجز والخرج، وأن على المسلم أن يعمل ابتداءً ما أعطاه الله تعالى من نعمة

العقل والبدن قبل أن يسأل شيئاً من ذلك، وفي النهي عن السؤال نصوص كثيرة ليس هذا موضع بيانها. وانظر ما فعل الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف لما هاجر في سبيل الله وترك أهله وماله، قال:

(لما قدمنا المدينة آخى رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع، فقال سعد بن الربيع: إني أكثر الأنصار مالاً، فأقسم لك نصف مالي، وانظر أي زوجتي هويت نزلت لك عنها، فإذا حلت تزوجتها. فقال عبد الرحمن: لا حاجة لي في ذلك، هل من سوق فيه تجارة؟ قال: سوق قينقاع. قال: فغدا إليه عبد الرحمن، فأتي بأقط وسمن. قال: ثم تابع الغدو، فما لبث أن جاء عبد الرحمن عليه أثر صفرة. فقال رسول الله ﷺ: (تزوجت؟)، قال: نعم. قال: (من؟)، قال: امرأة من الأنصار. قال: (كم سقت؟)، قال: زنة نواة من ذهب - أو نواة من ذهب - فقال رسول الله ﷺ: (أولم ولو بشاة) ». (البخاري)

٣- سد الحاجة وتفريج الكربة:

وهذا غير الباب الذي قبله، فإن من وقع من المسلمين في كرب أو مصيبة ونحو ذلك تعينت نصرته ووجبت كما مر، ولكن المصائب والكربات تتفاوت، فلذا ندب الشرع إلى تفريج كل الكربات صغيرها وعظيمها، بل إن في قوله ﷺ: (أحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور يدخله على مسلم)، معنى هو من أسنى معاني المحبة والأخوة التي عرفتها الإنسانية على الإطلاق، إذ السرور يكون في عظيم الأمور ودقيقها، وندب الشريعة إلى ذلك يهدف إلى إسعاد كل المجتمع المسلم بالإسلام وبالأخوة الإسلامية.

قال رسول الله ﷺ: (أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور يدخله على مسلم، أو يكشف به عنه كربة أو يقضي عنه ديناً

أو تطرد عنه جوعاً، ولأن أمشي مع أخ في حاجة أحب إلي من أن اعتكف في هذا المسجد (يعني المسجد النبوي) شهراً، وأن من كف غضبه ستر الله عورته، ومن كظم غيظه، ولو شاء أن يمضيه أمضاه، ملأ الله قلبه رجاء يوم القيامة، ومن مشى مع أخيه في حاجة حتى تتهياً له، أثبت الله قدمه يوم تزول الأقدام، وإن سوء الخلق يفسد العمل كما يفسد الخل العسل). «انظر الصحيحة رقم ٩٠٦»

وعن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ثم شبك بين أصابعه وكان النبي ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل علينا بوجهه فقال اشفعوا فلتؤجروا وليقض الله على لسان نبيه ما شاء). (متفق عليه)

وقد أثنى رسول الله ﷺ خيراً على الأشعرين، بأن نسبهم إليه ونسب نفسه إليهم، في مبادرتهم للإغاثة بينهم عند قلة الطعام، ندباً للأمة أن يقتدوا بهم في مثل هذا المعروف، فعن أبي موسى قال: قال النبي ﷺ إن: (الأشعرين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم). (متفق عليه)

٤- ستر العورات والنقائص:

وكما أن المرء يجب أن يستر عورته ونقصه، فكذلك ينبغي أن يجب ذلك لأخيه المسلم، فإن ذلك من مقتضى أخوته، كما في الحديث عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه. من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة) (متفق عليه). إن ستر العيب لا يلزم منه عدم عونته على رفع ذلك النقص، سواء كان في الدين أو في

الدنيا، فمن وقع في ذنب لم يجهر به فهذا ينصح في السر بخلاف الفاسق الذي يجهر بفسقه، فإن الجهر فيه دعوة إلى المعصية، بخلاف السر. وكذلك ما يصيب المسلم من المصائب التي يحب سترها فعلى المسلم إن علم مصيبتة أن يسترها ويعينه على رفعها.

إن ستر العورات وتفريج الكربات يساهم بقدر عظيم في زيادة كفاءة عمل الإنسان المسلم في الحياة، سواء كان ذلك العمل دينياً، أو دنيوياً، وكل ذلك من أسباب قوة الإسلام والمسلمين.

٥- الإحسان:

والإحسان إلى المسلمين، لا سيما إلى ضعفائهم عدّة النبي ﷺ من تمام الأخوة، فعن المعرور بن سويد قال: «رأيت أبا ذر وعليه حلّة وعلى غلامه مثلها فسألته عن ذلك قال، فذكر أنه ساء رجلاً على عهد رسول الله ﷺ، فغيره بأمه، قال: فأتى الرجل النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ: (إنك امرؤ فيك جاهلية إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يديه، فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه)». (متفق عليه)

فقوله: (فمن كان أخوه تحت يديه) إلى نهاية الحديث، دليل ظاهر على ربط هذا الإحسان بصفة الأخوة. كما أن الحديث يدل على أن المملوك المسلم يستحق لإسلامه الأخوة كاملة غير منقوصة، لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه، بل قد يكون من المملوكين والفقراء ومن لا يأبه لهم من المنزل عند الله ما لا ينالها المملوك ولا حتى الصالحين من الأشراف وغيرهم، كما في الحديث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه في سبيل الله أشعث رأسه مغبرة قدماه إن كان في الحراسة كان في الحراسة وإن كان في الساقة كان في الساقة إن استأذن لم

يؤذن له وإن شفع لم يشفع) (البخاري)، وحديث أبي هريرة أيضاً أن رسول الله ﷺ قال: (رب أشعث مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره). (مسلم)

٦- حُسن الخلق:

إن حُسن الخلق هو مادة الخير وقاعدته، وكل ما أوجبت الشريعة من المعاملات بين المسلمين، وحتى مع غير المسلمين، جعلت العدل وحسن الخلق أصلاً لتلك المعاملات. وندبت الشريعة إلى المبادرة إلى طيب الأخلاق دون انتظارها من المقابل، فندبت إلى العفو عن المسيء عند القدرة على رده بالعدل، وندبت إلى اللين مع المتشدد، وندبت إلى التبسم في وجوه المسلمين ونحو ذلك من الأخلاق الحسنة التي يرجو أهلها أجر الآخرة، وإن كان الله تعالى يعدها لهم في الدنيا قبل الآخرة.

فعن عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما قال: «لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً وكان يقول: (إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً)». (متفق عليه)

وعن عائشة رضي الله عنها قالت استأذن رهط من اليهود على النبي ﷺ فقالوا السام عليك فقلت بل عليكم السام واللعنة فقال: (يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله) قلت: أألم تسمع ما قالوا، قال: قلت: (وعليكم). (متفق عليه)

فإذا كان الرفق مع الكفار المسيئين، فكيف هو مع المسلمين ؟

وعن أبي هريرة قال قام أعرابي فيال في المسجد فتناوله الناس، فقال لهمالني ﷺ: (دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين). (البخاري)

وعن أنس بن مالك قال: «كنت أمشي مع رسول الله ﷺ وعليه برد نجراني

غليظ الحاشية فأدركه أعرابي فجذب بردائه جبذة شديدة، قال أنس فنظرت إلى صفحة عاتق النبي ﷺ وقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جذبته، ثم قال يا محمد مُر لي من مال الله الذي عندك فالتفت إليه فضحك، ثم أمر له بعطاء. (متفق عليه)

وعن عبدالله بن عمرو: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أي الإسلام خير قال: تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف. (متفق عليه)

خوارمها:

١- الظلم والسب والبغي والقتال:

إن مما ينقص الأخوة ويخرمها السباب والقتال والبغي بين المسلمين، ولهذا أمر تعالى بالإصلاح في حال القتال والبغي بين المسلمين، وعلل الإصلاح بالأخوة فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخْيَكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فعلم أن القتال والبغي يعارض الأخوة الشرعية، وإن بقي أصل الأخوة موجوداً حال القتال والبغي، مثل الإيمان والزنا وشرب الخمر والسرقه في قوله ﷺ: (ولا يشرب الخمر شاربها حين يشربها وهو مؤمن)، فنفى عنه الإيمان المطلق، مع بقاء مطلق الإيمان وأصله، كما فصل ذلك شيخ الإسلام في مواضع ليس هذا محل ذكرها.

عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه. من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة). (متفق عليه)

وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر). (متفق عليه)

٢- الإضرار:

الإضرار من جنس الظلم، وقد تتزاحم المصالح بين أفراد المسلمين، فالعدل الشرعي يقضي بالحق للسابق وليس للأقوى، فمن سبق في الشروع في البيع أو الشراء فهو أحق من أخيه المتأخر في ذلك، ومن سبق في خطبة امرأة فهو كذلك أحق ممن تأخر عنها. أما استخدام النفوذ والجاه ونحو ذلك فهو من الظلم الجاهلي الذي لا يناسب أخوة الإسلام البتة.

عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: (المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه). (مسلم)

عن عبدالله بن عمرو قال: قال النبي ﷺ: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه). (متفق عليه)

٣- التكفير:

التكفير هو فتنة العصر ومركب الجهال، وهو سيف بتار يفرق الأمة ويمزقها، والمبادرين إليه جلّهم عوام، صغار السن ضعفت التقوى في قلوبهم فاستهانوا بالعلم وأهله، وتجروا على الحكم في دماء المسلمين وإيمانهم بالظنون والشبهات. والتكفير يناقض الأخوة ويزيلها، بل يجعل من الأخ عدواً لا بد من قتله وقتاله. وقد حذر النبي ﷺ من المبادرة إلى التكفير تحذيراً عظيماً، كما في الحديث عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما) (متفق عليه). وكذلك حديث أبي ذر: (من دعا رجلاً بالكفر، أو قال: عدو الله، وليس كذلك، إلا حار عليه) (مسلم).

وفي الحديث دلالة واضحة إلى منع الإقدام عليه، فعبر عن ذلك بأن الخطأ فيه، والذي هو غير ما عند الله، يعود على المكفر بالكفر لعظمة ما نسب إلى المسلم

الآخر. ذلك لأن تكفير المعين غير التكفير المطلق، فمن وقع أو فعل الكفر، فإن ذلك لا يلزم منه أنه قد كفر وخرج من الملة حتى تثبت الشروط وتتفسي الموانع، وذلك لا يمكن أن يكون للعامة، بل لا بد من العلماء من أهل القضاء الشرعي. إن تكفير من يظهر الإسلام، معناه الحكم على قلب هذا المسلم بالنفاق، وهذا أمر غاية في الصعوبة والتكلف، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام في المجموع (٢١٧/٧): «وليس في الكتاب والسنة المظهرون للإسلام إلا قسمان: مؤمن أو منافق. فالمنافق في الدرك الأسفل من النار، والآخر مؤمن، ثم قد يكون ناقص الإيمان، فلا يتناوله الاسم المطلق، وقد يكون تام الإيمان، وهذا يأتي الكلام عليه في مسألة (الإسلام والإيمان، وأسماء الفساق من أهل الملة)، لكن المقصود هنا أنه لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه، ولا بدعة ابتدعها - ولو دعا الناس إليها - كافراً في الباطن، إلا إذا كان منافقاً. فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلاً، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالاً للأمة وتكفيراً لها، ولم يكن في الصحابة من يكفرهم، لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين، كما ذكرت الآثار عنهم في غير هذا الموضع.

وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة، من كان منهم منافقاً فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقاً، بل كان مؤمناً بالله ورسوله في الباطن، لم يكن كافراً في الباطن، وإن أخطأ في التأويل كائناً ما كان خطؤه. وقد يكون في بعضهم شعبة من النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار. ومن قال: إن الثنتين وسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفراً ينقل عن الملة، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم

بعضاً ببعض المقالات». أهـ

وقال مبيناً منفاة التكفير للأخوة الإيمانية، في كلامه على أصول أهل السنة في المجموع (١٥١/٣): «وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال سبحانه وتعالى في آية القصاص: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقال ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا، إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾ [الحجرات: ٩-١٠].

ولا يسلبون الفاسق المسمى اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار، كما تقولوه النعتلة، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان، في مثل قوله تعالى: ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾ [النساء: ٩٢].

وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)^(١).

ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم) أهـ.

(١) متفق عليه.

٤-البغض والحسد:

أما البغض والحسد فأمرهما ظاهر في منافاتهما للأخوة، لأنهما ينافيان المحبة التي أمر الله ورسوله بها بين المؤمنين وينافيان قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، وينافيان قوله تعالى: ﴿رَحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وينافيان قوله ﷺ: عن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول: (لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالاً فسلطه علىهلكته في الحق ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها) (متفق عليه)، وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء والبغضاء هي الحالقة حالقة الدين لا حالقة الشعر، والذي نفس محمد بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا، أفلا أنبئكم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم) (رواه أحمد، والترمذي، وصححه الألباني في صحيح الجامع)، وغيرها من النصوص. ثم إن الحسد هو الذي يورث البغضاء ومن ثم التدابر والتهاجر، ولذا جاء في الحديث عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث). (متفق عليه)

ولقد حرص الشرع كل الحرص على عدم الإساءة إلى المسلم ولو عن غير قصد، فعن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: (إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الثالث، فإنه يحزنه ذلك). (متفق عليه)

٥-الهجر والتدابير:

التدابير والتهاجر من أعظم المفاسد العملية في بناء كيان الأمة، ولا شك أنه الثمرة الفاسدة لترك حقوق الأخوة وواجباتها، فهو شائع في الأمة الإسلامية شيوعاً مفسداً، ذلك لأن التقاطع والتهاجر من الأمور التي تعطل كثيراً من الواجبات

الشرعية وتعطل كثيراً من الطاقات التي لو اجتمعت لكان في اجتماعها خيراً عظيماً. فالذي يهجر يعطل النصيحة ويعطل التعاون على البر والتقوى ويعطل الإبداع اللازم لأسباب القوة، ويعطل سد الحاجات وتفريج الكربات، لأنه قطع صاحبه فلا يعلم عنه شيئاً. ولذا شدد الشرع، فعن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: (لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام) (متفق عليه)، وكذلك حديث النهي عن التدابر الذي مرّ قريباً.

ضوابط الهجر:

من الضروري الكلام على ضوابط الهجر، لأن كثيراً من الدعاة إلى الله يتوهمون أن هجر من يقع في الخطأ أو البدعة من المسلمين أمر مأمور به شرعاً، فيساهم في الفساد من حيث يقصد الصلاح، وقد نقلنا كلام شيخ الإسلام في هذا الأمر في مبحث (الموازنة)، ومبحث (تزاحم الأحكام) في (الحكمة) في العديدين السابغ والحادي عشر. ونزيد هنا بكلام آخر في هذه المسألة. إذ الهجر الموجود في الأمة، إما هجر هوى لا يجد له صاحبه مبرراً شرعياً له إلا الهوى وضعف الدين، كهجر الغني للفقير، وهجر صاحب الجاه أو الشهادة العالية لمن لا حظ له في ذلك، أو الهجر بسبب الانتماء الاجتماعي أو العشائري أو القومي ونحو ذلك، فهذا الهجر يوعظ أصحابه ويذكرون بالنهي الشرعي عنه.

أما الهجر الديني، أو الهجر لأسباب شرعية، فهذا يكون الخطأ فيه مفسداً، مثل البدعة تماماً، يتمسك به صاحبه طاعة لله ويشدد في ذلك إن لم يدرك المقصد الشرعي للهجر.

والكلام هنا يتعلق بأمور:

١- الخطأ أو البدعة أو المعصية: وهي على درجات متفاوتة، فلا بد من النظر في درجة كل منها.

٢- الواقع في ذلك: فقد يكون داعية إلى البدعة والمعصية وقد لا يكون، وقد يعلن بها، وقد يسر، وفي كل هذا فرق شرعي معتبر.

٣- المتصدي لذلك: فقد يكون قوياً أو ضعيفاً، أو كثيرون أو قلة بالنسبة للواقعين في تلك البدع والأخطاء، وفي هذا أيضاً فرق شرعي معتبر.

ولهذا كله فقد بين شيخ الإسلام أنه قد يكون التأليف لهذه الاعتبارات أنفع من الهجر، فيكون هو المشروع دون الهجر الذي يكون محرماً في تلك الحالة، وبين شيخ الإسلام أن هذا تحقيق لأصل شرعي عظيم: هو أن الإسلام جاء بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، ودفع شر الشرين باحتمال أذناهما إذا لم يمكن دفعهما جميعاً، واستحصال خير الخيرين إذا لم يمكن استحصالهما جميعاً.

قال شيخ الإسلام (٢٨/٢٠٣): «الهجر الشرعي نوعان: أحدهما بمعنى الترك للمنكرات، والثاني بمعنى العقوبة عليها.

فالأول: هو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

فهذا يراد به أنه لا يشهد المنكرات لغير حاجة، مثل قوم يشربون الخمر يجلس عندهم، وقوم دعوا إلى وليمة فيها خمر وزمر لا يجيب دعوتهم، وأمثال ذلك، بخلاف

من حضر عندهم للإنكار عليهم، أو حضر بغير اختياره. ولهذا يقال: حاضر المنكر كفاعله، وفي الحديث: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر)^(١). وهذا الهجر هو من جنس هجر الإنسان نفسه عن فعل المنكرات، كما قال ﷺ: (المهاجر من هجر ما نهى الله عنه)^(٢).

ومن هذا الباب الهجرة من دار الكفر والفسوق إلى دار الإسلام والإيمان، فإنه هجر للمقام بين الكافرين والمنافقين الذين لا يمكنونه من فعل ما أمر الله به، ومن هذا قوله تعالى ﴿والرجز فاهجر﴾ [المدثر: ٥].

النوع الثاني: الهجر على وجه التأديب، وهو هجر من يظهر المنكرات، يهجر حتى يتوب منها، كما هجر النبي ﷺ والمسلمون الثلاثة الذين خلفوا، حتى أنزل الله توبتهم، حين ظهر منهم ترك الجهاد المتعين عليهم بغير عذر، ولم يهجر من أظهر الخير وإن كان منافقاً، فهنا الهجر هو بمنزلة التعزير.

والتعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات وفعل المحرمات، كتارك الصلاة والزكاة والتظاهر بالمظالم والفواحش، والداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع.

وهذا حقيقة قول من قال من سلف الأمة: أن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يصلى خلفهم ولا يؤخذ عنهم العلم ولا يناكحون، فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا، ولهذا يفرقون بين الداعية وغير الداعية، لأن الداعية أظهر المنكرات فاستحق العقوبة، بخلاف الكاتم، فإنه ليس شراً من المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل

(١) أخرجه أحمد، والترمذي، والدارمي، وهو حديث حسن.

(٢) أخرجه البخاري.

علانيته، ويكل سرائرهم إلى الله، مع علمه بحال كثير منهم، ولهذا جاء في الحديث: (إن المعصية إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة)^(١)؛ وذلك لأن النبي ﷺ قال: (إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم بعقاب منه)^(٢).

فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها، بخلاف الباطنة فإن عقوبتها على صاحبها خاصة .

وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقتلهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله. فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعاً، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف، بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته، لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف، ولهذا كان النبي ﷺ يتألف قوماً ويهجر آخرين، كما أن الثلاثة الذين خلفوا كانوا خيراً من أكثر المؤلفين قلوبهم، لما كان أولئك سادة مطاعون في عشائهم، فكانت المصلحة الدينية في تأليف قلوبهم، وهؤلاء كانوا مؤمنين، والمؤمنون سواهم كثير، فكان في هجرهم عز الدين وتطهيرهم من ذنوبهم، وهذا كما أن المشروع في العدو القتال تارة والمهادنة تارة وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح.

وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الأصل، ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثر القدر في البصرة والتنجيم

(١) الصحيح في هذا الأثر، أنه من قول السلف.

(٢) أحمد، ابن ماجه، والحديث صحيح.

بخراسان والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه.

ثم قال (ص ٢٠٧): «والهجر لأجل حظ الإنسان لا يجوز أكثر من ثلاث، كما جاء في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام)، فلم يرخص في هذا الهجر أكثر من ثلاث... وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: (تفتح أبواب الجنة كل اثنين وخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً، إلا رجلاً كان بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا). فهذا الهجر لحق الإنسان حرام».

ثم قال: «فينبغي أن يفرق بين الهجر لحق الله، وبين الهجر لحق نفسه، فالأول مأمور به، والثاني منهي عنه».

ثم استدل شيخ الإسلام على هذا التفريق بأحاديث النهي عن التقاطع، وفساد ذات البين وذكر مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم. وبين أن الأخوة الإسلامية قائمة مع البغي والعدوان.

فقال (ص ٢٠٨): «وهذا لأن الهجر من العقوبات الشرعية فهو من جنس الجهاد في سبيل الله، وهذا يفعل لأن تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله. والمؤمن عليه أن يعادي في الله ويوالي في الله، فإن كان هناك مؤمن فعليه أن يواليه وإن ظلمه، فإن الظلم لا يقطع الموالاة الإيمانية، قال تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين. إنما المؤمنون إخوة﴾ [الحجرات: ٩-١٠]، فجعلهم إخوة مع وجود القتال والبغي، (وأمر) بالإصلاح بينهم».

٥- الإهانة والتحقير:

إن التحقير ينافي الأخوة، كما ينافي الإكرام والعلو الذي جعله الله تعالى للمؤمنين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وكذلك فإنه يعطل التفاعل الواجب بين المسلمين، كما يفعل الظلم والقتال والهجر. وفي تحقير المسلم تركية للنفس، والحكم على الناس بما لا يعلمه إلا الله. قال تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣٠]، وقد تكون التقوى عند الفقير والمبتلى بالخلقة وغيرها من النعم، وكما يقول ﷺ: (رب أشعث مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره). (مسلم)

وعن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره. التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم. كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه). (متفق عليه)

٦- التفريق بين المسلمين:

لما كان اجتماع المسلمين مطلب شرعي عظيم، كان تفريقهم، أو التحريش بينهم فساد كبير، فعن جابر قال سمعت النبي ﷺ يقول: (إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب ولكن في التحريش بينهم). (مسلم)

ولقد شدد الشارع في منع من تفريق الجماعة، دون مراعاة كونه مسلماً متأولاً أو مجتهداً، أو غير ذلك، لما يشتمل عليه التفريق من الفساد ما هو أعظم من فساد قتل ذلك المسلم المتأول، فعن عرفة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنه ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان). (مسلم)

ونذب في ذات الوقت إلى الحرص على التأليف وعدم التفريق بين أفراد

المسلمين، وقرن ذلك مع القربات إلى الله تعالى، فعن سلمان الفارسي قال قال رسول الله ﷺ: (من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر ثم ادهن أو مس من طيب ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلى ما كتب له ثم إذا خرج الإمام أنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى). (البخاري)

بل قد أباح الكذب إذا كان مقصده الإصلاح بين المسلمين، فعن أم كلثوم بنت عقبة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيمني خيراً أو يقول خيراً). (متفق عليه)

الأسباب المعينة على تحصيلها وتحقيقها:

• المعرفة بالشرع:

إن العلم بدين الله من أعظم الأسباب المعينة على عبادة رب البرية ولذلك قال تعالى: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك﴾ [محمد: ١٩]، فجعل العلم قبل الاستغفار لكي يكون أعظم قدراً وأكثر إخلاصاً فإن من كان علمه بالله أعظم كانت عبادته أصوب وأخلص، كما قال تعالى: ﴿كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [فاطر: ٢٨]. فكذلك من يعرف معنى الأخوة وأمر الله تعالى بها وأمر رسوله ويعلم فضلها عند الله، ويعلم مقصودها الشرعي وواجباتها ومندوباتها وحقوقها وما يتعلق بها، وأقوال السلف وأفعالهم فيها وتطبيقهم لها، فإن هذا يكون أحرص عليها ممن ليس له مثل العلم عنها، وكذلك من يعلم مقاصدها الشرعية من اجتماع قلوب المسلمين وأبدانهم؛ ليكونوا يداً على من سواهم، لا سيما في عصرنا الحاضر.

• الالتزام بالجماعة:

أما الالتزام بالجماعة فهو كالحصن للمسلم، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، كما قال ﷺ. فالمسلم مع الجماعة يحصل له من الالتزام بالدين والأخوة ما لا يحصل للمنفرد، وربما يكون ذلك لسببين: الأول: التناصح والتذكير الحاصل بين الجماعة، والثاني: الالتزام بالعرف الجماعي الشرعي وعدم الخروج عنه استجابة لدواعي الدين والفطرة. فيلتزم المرء واجبات الأخوة وحقوقها؛ لكونها عرف شرعي يعاب من يخرج عنه، كما أنه يشعر أن عليه أن يرد جميل من يؤدي حقوق الأخوة له من الأخوة الذين يعيش معهم، بخلاف المنفرد، فإن هذا الشعور يضعف، كما أنه لا يشعر بخرج مع المجتمع عند عدم أدائه واجبات الأخوة إن حصل عنده شيء من ضعف الإيمان، فإن سلطان المجتمع وأعرافه الشرعية له من النفع لضعاف الدين ما يشبه سلطان العقوبة، والله أعلم.

• صحة الأخيار:

أما صحة الأخيار فهي أخص من الالتزام بالجماعة وأمس في تأثيرها المباشر، فإن الصاحب والأصحاب هم الوسطة بين المرء والجماعة، فهم الذين يدخلونه فيها أو يخرجونه منها، وما خرج من الجماعة من خرج إلا بأصحاب السوء وما انضم إليها من انضم إلا بأصحاب الخير، بل قل ما التزم من التزم، وما فسق من فسق إلا بالأصحاب، فإنهم هم الدعاة إلى الخير أو الشر.

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء، كحامل المسك ونافخ الكير. فحامل المسك، إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحاً طيبة. ونافخ الكير، إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد ريحاً خبيثة). (مسلم).

الأخوة مع أهل الاجتهاد والتأويل:

إذا كانت الأخوة أصل ثابت في الدين لكل المسلمين الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، فإن هذا الأصل لا يزول إلا بزوال هذا الوصف زوالاً يقينياً لا شك فيه. وإذا كان هذا حق فيمن هذا وصفه، فإن المتأول المخطئ والمجتهد المخطئ من المسلمين الملتزمين على وجه الإجمال بواجبات الإسلام وسننه وأصوله وفروعه أخرى أن تصدق فيهم الأخوة وتحقق من أولئك الأولين.

وهنا قد يكون من المناسب أن نقول أنه لا يصح تصور جعل الأخوة عذراً لقبول خطأ المتأولين أو المجتهدين، فإن من يعتبر هذا لازماً لذلك يكون جاهلاً بمعنى الأخوة. فالأصل في التعامل معهم هو ما تقتضيه الأخوة من المحبة والنصرة والنصيحة والإعذار ما وجد إلى ذلك سبيل معتبر، ثم السعي إلى رفع تلك الأعذار بالبيان والتفصيل والمداومة على ذلك حتى يتكشف لهم الخطأ إن تيسر ذلك، بخلاف من تبين منه التعصب واتباع الهوى فهذا يكون من جنس الفساق الذين قد ينفع معهم التذكير بالله وعقابه، وإلا فمن كان ذا سلطان من الناصحين فله أن يعزره بما هو مناسب. ومن لم يكن ذا سلطان فالصبر على أذى المسلمين أولى من الصبر على أذى الكفار. ومن كان مع عصبيته وهواه صاحب شبهات وبدع قد تغوى العوام فالواجب بيان عوار تلك الشبهات ليحذر العوام منها، وهذا له تفصيل ليس هذا موضعه. وهنا لا بد من بيان أنه لا يجوز رمي المسلم بالتعصب واتباع الهوى جزافاً، فإن هذا من الكبائر، حتى يتبين لأهل العلم ذلك بإثبات الشروط وانتفاء الموانع، كما هو مبين في موضعه، بل الأصل إعذاره بالتأويل والاجتهاد، فإن المرء إن يخطأ في ذلك خير له من أن يخطأ في حق البريء، والله أعلم.

قال شيخ الإسلام في المجموع (٧٥/٣٥): «وكل من كان باغياً أو ظالماً أو معتدياً أو مرتكباً ما هو ذنب فهو قسمان: متأول، وغير متأول.

فالتأول المجتهد، كأهل العلم والدين الذين اجتهدوا واعتقد بعضهم حل أمور واعتقد الآخر تحريمها كما استحل بعضهم بعض أنواع الأشربة، وبعضهم بعض المعاملات الربوية وبعضهم بعض عقود التحليل والمتعة، وأمثال ذلك فقد جرى ذلك وأمثاله من خيار السلف . فهؤلاء المتأولون المجتهدون غايتهم أنهم مخطئون، وقد قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَزِخْ بَيْنَهُمْ فَجَنًا وَلَا لِيُتَلَذَّذُوا بِالْعِلْمِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقد ثبت في الصحيح أن الله استجاب هذا الدعاء .

وقد أخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام أنهما حكما في الحرث، وخص أحدهما بالعلم والحكم، مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحكم والعلماء ورثة الأنبياء، فإذا فهم أحدهم من المسألة ما لم يفهمه الآخر لم يكن بذلك ملوماً ولا مانعاً لما عرف من علمه ودينه . وإن كان ذلك مع العلم بالحكم يكون إثماً وظلماً، والإصرار عليه فسقاً، بل متى علم تحريمه ضرورة كان تحليله كفراً، فالبغي هو من هذا الباب.

وأما إذا كان الباغي مجتهداً ومتأولاً، ولم يتبين له أنه باغٍ، بل اعتقد أنه على الحق وإن كان مخطئاً في اعتقاده، لم تكن تسميته (باغياً) موجبة لإثمه، فضلاً عن أن توجب فسقه. والذين يقولون بقتال البغاة المتأولين، يقولون: مع الأمر بقتالهم، قتالنا لهم لدفع ضرر بغيهم، لا عقوبة لهم، بل لمنع العدوان . ويقولون أنهم باقون على العدالة لا يفسقون، ويقولون: هم كغير المكلف، كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمغمي عليه والنائم من العدوان أن لا يصدر منهم، بل تمنع البهائم من العدوان ويجب على كل من قتل مؤمناً خطأ الدية بنص القرآن، مع إنه لا إثم عليه في ذلك . وهكذا كل من رفع إلى الإمام من أهل الحدود، وتاب بعد القدرة عليه فأقام عليه

الحد، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له . والباغي التأويل يجلد عند مالك والشافعي وأحمد ونظائره متعددة.

ثم بتقدير أن يكون البغي بغير تأويل يكون ذنباً، والذنوب تزول عقوبتها بأسباب متعددة: بالחסنات الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك». أ.هـ.

ضوابط الأخوة والخلاف:

• الأمر بالجماعة والنهي عن الاختلاف:

وهذا هو الأصل الأول في الأخوة، وهو قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. فلا بد للمسلم أن يعمل على حفظ هذا الأصل، وعدم التفريط به. وكثير من الناس يقول إن حل مشكلة التفرق هو جمع الناس على الكتاب والسنة وفهم السلف، ثم يأمر المسلمين المتفرقين بذلك، وهو ينتظر مجيء هؤلاء وإعلان رجوعهم إلى ما دعاهم إليه. وليس الأمر كذلك، فإنه لا يجوز اعتبار الأمة المسلمة الملتزمة بأركان الدين، تزهد بالكتاب والسنة، ولا تقدسهما، فإن هذا في الحقيقة كفر، لا يجوز رمي الأمة به، بل إن من المعلوم الذي لا ريب فيه أن عموم المسلمين المتفرقين يعتقدون أن ما هم عليه إنما هو الذي يحبه الله ورسوله، وأنهم إنما أخذوا ذلك عن علم الشريعة ومقاصدها، وأن غيرهم ليس بأحرص على الإسلام ووحدته المسلمين منهم. المشكلة الحقيقية هي في الجهل والتأويل والتقليد، ونوع من الظلم والبغي متولد عن ذلك كله. وبالتالي فإن مهمة المسلم الواعي هي النظر إلى عموم المسلمين بعين الأخوة والمحبة والولاء، ثم التدرج في البيان ورفع الجهل، وإنزال الناس منازلهم، وأن الكلام مع العوام الذين لا يصلح لهم غير التقليد، هو غير الكلام مع من ليسوا كذلك، وغير الكلام مع طلبة العلم وأمشاهم. كما لا بد من معرفة أن من أظهرت له الود في النصح يكون أدعى لقبول الحق ممن لا تظهر له

ذلك، وغير ذلك من ضوابط وأصول الدعوة، المهم هو الحرص على الجماعة والأخوة وعدم الاختلاف، وأنه ليس من شرط الجماعة أن يكون الجميع على منهج واحد صحيح، وإن كان ذلك مطلباً شرعياً يجب السعي إليه.

قال: «هذا مع أن الله أمر بالجماعة والائتلاف ونهى عن البدعة والاختلاف وقال ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، وقال النبي ﷺ: (عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة)^(١)، وقال: (الشيطان مع الواحد وهو من الإثنين أبعد)^(٢)، وقال: (الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم، والذئب إنما يأخذ القاصية والنائية من الغنم)^(٣)».

قال: «فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وإذا كان قادراً على أن يولي في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منعه» أ.هـ.

وقال: «وقد جعل الله فيها عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وجعلهم إخوة، وجعلهم متناصرين متراحين متعاطفين، وأمرهم سبحانه بالائتلاف ونهاهم عن الافتراق والاختلاف، فقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٥] الآية .

(١) الطبراني في الكبير وغيره والحديث صحيح.

(٢) أحمد والترمذي والحديث حسن.

(٣) أحمد والطبراني والحديث ضعيف.

فكيف يجوز لأمة محمد ﷺ أن تفرق وتختلف، حتى يوالي الرجل طائفة ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوى، بلا برهان من الله تعالى، وقد برأ الله نبيه ﷺ ممن كان هكذا .

فهذا فعل أهل البدع، كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماء من خالفهم، وأما أهل السنة والجماعة فهم معتصمون بحبل الله، وأقل ما في ذلك أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه وإن كان غيره أتقى لله منه . وإنما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله، ويؤخر من أخره الله ورسوله ويجب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله وينهى عما نهى الله عنه ورسوله، وأن يرضى بما رضي الله به ورسوله، وأن يكون المسلمون يداً واحدة، فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس أن يضلل غيره ويكفره، وقد يكون الصواب معه وهو الموافق للكتاب والسنة، ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ في شيء من أمور الدين فليس كل من أخطأ يكون كافراً ولا فاسقاً، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، وقد قال تعالى في كتابه في دعاء الرسول ﷺ والمؤمنين: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وثبت في الصحيح أن الله قال: قد فعلت .

لا سيما وقد يكون من يوافقكم في أخص من الإسلام، مثل أن يكون مثلكم على مذهب الشافعي، أو منتسباً إلى الشيخ عدي، ثم بعد هذا قد يخالف في شيء، ربما كان الصواب معه، فكيف يستحل عرضه ودمه أو ماله ؟ مع ما قد ذكر الله تعالى من حقوق المسلم والمؤمن !

وكيف يجوز التفريق بين الأمة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ؟

وهذا التفريق الذي حصل من الأمة: علمائها ومشايخها وأمرائها وكبرائها، هو الذي أوجب تسليط الأعداء عليها، وذلك بترككم العمل بطاعة الله ورسوله، كما

قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: ١٤].

فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العدواة والبغضاء، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب.

وجماع ذلك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنْ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] إلى قوله: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، فمن الأمر بالمعروف: الأمر بالائتلاف والاجتماع، والنهي عن الاختلاف والفرقة، ومن النهي عن المنكر إقامة الحدود على من خرج عن شريعة الله تعالى هـ.

• اقتتال المؤمنين واختلافهم لا يخرجهم عن الإيمان والأخوة:

من رحمة الله تعالى بعباده المسلمين أن ألف بين قلوبهم كما قال تعالى: ﴿لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا آَلَفْتُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣]، ذلك لأن أخوة الدين علفت بمطلق الإيمان والإسلام، وهذا هو وصف لكل المسلمين، عالمهم وجاهلهم ومقلدهم، سواء كان واقع بدعة، أو معصية، أو حتى من يقع في كفر لا يعلم أنه كفر.

ولكن المبتدع من المسلمين إذا لم يفهم الصواب عند بيانه له، ودعا الناس إلى بدعته التي وقع فيها، فإن فسادة للدين سيكون أكبر من وجوب حبه ونصرته، فيتعين عند ذاك عقابه، وإن كان معذوراً عند الله أو مأجوراً على اجتهاده، فإن أجره عند الله لأجل نيته، لا يمنع عقوبته لأجل كف فساد عمله، إن كان المعاقب

ذا سلطان وكان في عقابه من المصلحة في حفظ السنة أكبر من مصلحة تأليفه مع بدعته التي يدعو لها. ولهذا قاتل علي الخوارج، وقاتل الصحابة في الجمل وصفين مع أنهم مسلمون، وما قاتلهم إلا لكف تأويلهم الخطيء الذي يعذرون به عند الله تعالى، والجميع أخوة متحابون، وما تقاتلو إلا على كره، والله تعالى أعلم.

قال شيخ الإسلام (٣٥: ٧١): «وقد شهد القرآن بأن اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الإيمان بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ تَفِيءَ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ٩-١٠] فسامهم مؤمنين وجعلهم إخوة مع وجود الاقتتال والبغي.

قال: فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضا من أهل الجمل وصفين ونحوهم وكلهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ تَفِيءَ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتالهم وبغي بعضهم على بعض أخوة مؤمنون، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل .

ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضا موالاته الدين ولا يعادون كمعاداة الكفار، فيقبل بعضهم شهادة بعض ويأخذ بعضهم العلم عن بعض ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك.

• ما جزيت من عصي الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه :

هذه القاعدة تمثل دقة الفهم لمراد الشرع في التعامل مع المسلمين عند الاختلاف، وأن الصبر والإحسان من أعظم ما أوتيته المسلم، حتى في تعامله مع الكفار، فما بالك مع أهل الإيمان. وإذا كان المسلم يرد على من يظلمه من المسلمين بمثل ظلمه، ويجهل عليه بمثل جهله، بلا رجوع إلى الشرع والاعتبارات الشرعية، لزادت العداوة والبغضاء، ولزاد الفساد بين المسلمين بما لا يمكن ضبطه. فلو كفر كل مسلم كل من كفره، وفسق كل من فسقه، لحدث فساد عظيم، وشر خطير.

وأما ما قررته الشريعة من المعاقبة بالمثل، فهذا في العقاب الحسي البدني، مثل القتل والضرب وإتلاف أعضاء البدن؛ أما في المحرمات الأخرى فلا، كالرمي بالتهم، مثل التكفير والتفسيق والقذف، ونحو ذلك، وكذلك السرقة والزنا ونحوها لا يعاقب بمثلها، وإن كان يعاقب بما يتعلق بها، كقطع اليد للسرقة بها، وجلد البدن لانتشار شهوة الزنا به، ونحو ذلك، والله أعلم.

قال شيخ الإسلام (٣/٢٤٥): «هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني فإنه وإن تعدى حدود الله في بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية، فأنا لا أتعدى حدود الله فيه، بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل وأجعله مؤتمماً بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هدى للناس، حاكماً فيما اختلفوا فيه، قال تعالى: ﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿إن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول﴾ [النساء: ٥٩] الآية، وقال تعالى: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ [الحديد: ٢٥].

وذلك أنك ما جزيت من عصي الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه: ﴿والله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾، وقال تعالى: ﴿وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً، إن الله بما يعملون محيط﴾ «أ.هـ.

• إطفاء الفتنة بين المسلمين:

من المؤسف أن كثيراً من المسلمين، ومنهم دعاة عاملين، لا يفقه هذا الأصل، بل تجده يزيد النار حطبا، بل قد ينفخ في الرماد فتنة خامدة عسى أن يكون في نفخته شغلاً جديداً في الدعوة، وهو يحسب بذلك أنه يطبق سنة أو ينصر ديناً، ولا نشك أنه صادق في دعواه، كما لا نشك أنه جاهل مفسد، ينبغي تعليمه أوليات الدين وقواعده التي بينها علماء السلف، والتدرج معه، وإن كان قد يحفظ كثيراً من النصوص والأسانيد، ولكنه لا يفقه ضوابطها.

قال شيخ الإسلام في المجموع (٢٧١/٣): «وأنا والله من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها وفي غيرها، وإقامة كل خير، وابن مخلوف لو عمل مهما عمل، والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه ولا أعين عليه عدوه قط ولا حول ولا قوة إلا بالله، هذه نيتي وعزمي، مع علمي بجميع الأمور فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين ولن أكون عوناً للشيطان على إخواني المسلمين، ولو كنت خارجاً لكنت أعلم بماذا أعاونه». أ.هـ.

• العلم بأن تأليف القلوب وصلاح ذات البين هو من جماع الدين:

قال شيخ الإسلام في رسالة أرسلها إلى بعض المسلمين في المجموع (٥١/٢٨): «وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي جماع الدين: تأليف القلوب واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [أنفال: ١] ويقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفْرَقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ويقول: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاِحتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة وتنهى عن الفرقة والاختلاف.

وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة»أ.هـ.

• محبة وتكريم عموم المسلمين بمن فيهم أهل البدع غير المناققين وإعذارهم:

ثم قال (ص ٥٢): «وأول ما أبدأ به من هذا الأصل: ما يتعلق بي، فتعلمون - رضي الله عنكم - أنني لأحب أن يؤذى أحد من عموم المسلمين - فضلاً عن أصحابنا - بشيء أصلاً لا باطناً ولا ظاهراً، ولا عندي عتب على أحد منهم، ولا لوم أصلاً، بل عندي لهم الكرامة والإجلال والمحبة والتعظيم أضعاف ما كان كل بحسبه. ولا يخلو الرجل إما أن يكون مجتهداً مصيباً، أو مخطئاً، أو مذبذباً؛ فالأول مأجور مشكور، والثاني مع أجره على الاجتهاد فمعفو عنه مغفور له، والثالث فالله يغفر لنا وله ولسائر المؤمنين.

فنتطوي بساط الكلام المخالف لهذا الأصل، كقول القائل: فلان قصر، فلان ما عمل، فلان أوزي الشيخ بسببه، فلان كان سبب هذه القضية فلان يتكلم في كيد فلان، ونحو هذه الكلمات التي فيها مذمة لبعض الأصحاب والإخوان، فإني لا أسامح من آذاهم من هذا الباب ولا حول ولا قوة إلا بالله. بل مثل هذا يعود على قائله باللام إلا أن يكون له من حسنة ومن يغفر الله له إن شاء، وقد عفا الله عما سلف»أ.هـ.

وقال شيخ الإسلام في المجموع (٩٤/٣٥): والواجب على كل مسلم أن يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعاً لأمر الله ورسوله، فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، ويوالي من يوالي الله ورسوله ويعادي من يعادي الله ورسوله. ومن كان فيه ما يوالي عليه من حسنات وما يعادي عليه من سيئات عومل بموجب ذلك، كفساق أهل الملة، إذ هم مستحقون للشواب والعقاب، والموالاتة والمعاداتة، والحب والبغض، بحسب ما فيهم من البر والفجور، فإن ﴿من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

هذا مذهب أهل السنة والجماعة، بخلاف الخوارج والمعتزلة وبخلاف المرجئة والجهمية، فإن هؤلاء يميلون إلى جانب وهؤلاء إلى جانب. وأهل السنة والجماعة وسطاً. هـ.

ومن المعلوم أن الخوارج والمعتزلة يميلون إلى جانب التكفير والحكم بالخلود في النار على صاحب الكبيرة، على أساس أن الإيمان يستلزم عدم الوقوع في الكبائر؛ في حين أن المرجئة والجهمية يميلون إلى جانب الرضى والقبول لكل أحد، على أساس أن العبد مجبور على الذنوب، فلا لوم عليه فيها، وأن الإيمان لا علاقة له بالعمل، بل هو شيء واحد. وأما أهل السنة فهم الوسط، فإنهم لا يكفرون أصحاب الكبائر، كما لا يرضون ما يصدر منهم من المعاصي والذنوب، فيؤالونهم موالاة الإسلام، ويبغضون ما فيهم ما يخالف أمر الله تعالى.

• العقوبة والشدة إنما تكون لقصد الإصلاح، كالخشونة لأجل النظافة؛ وأن المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل أحدهما الأخرى؛

قال شيخ الإسلام: «وتعلمون أيضاً أن ما يجري من نوع تغليظ أو تخشين على بعض الأصحاب والإخوان كما كان يجري بدمشق، ومما يجري الآن بمصر فليس ذلك غضاظة ولا نقصاً في حق صاحبه، ولا حصل بسبب ذلك تغير منا ولا بغض، بل هو بعد ما عومل به من التغليظ والتخشين، أرفع قدراً وأنبه ذكر وأحب وأعظم، وإنما هذه الأمور هي من مصالح المؤمنين التي يصلح الله بها بعضهم ببعض، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل أحدهما الأخرى، وقد لا يتقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة، لكن ذلك يوجب من النظافة والنعممة ما نحمد معه ذلك التخشين.

وتعلمون أنا جميعاً متعاونون على البر والتقوى، واجب علينا نصر بعضنا بعضاً أعظم مما كان وأشد، فمن رام أن يؤذي بعض الأصحاب أو الإخوان لما قد يظنه من

نوع التخشين -عومل به بدمشق، أو بمصر الساعة، أو غير ذلك-فهو الغالط.

وكذلك من ظن أن المؤمنين يخلون عما أمروا به من التعاون والتناصر، فقد ظن ظن السوء: ﴿وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾، وما غاب عنا أحد من الجماعة أو قدم إلينا الساعة أو قبل الساعة إلا ومنزلته عندنا اليوم أعظم مما كانت وأجل وأرفع)أ.هـ.

• وقوع الهوى والتعصب والمعصية أمر لا بد منه لكل إنسان :

قال: «وتعلمون -رضي الله عنكم- أن ما دون هذه القضية من الحوادث يقع فيها من اجتهاد الآراء واختلاف الأهواء وتنوع أحوال أهل الإيمان، وما لا بد منه من نزغات الشيطان ما لا يتصور أن يعرى عنه نوع الإنسان وقد قال تعالى: ﴿وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً﴾ ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾[الأحزاب: ٧٣]»أ.هـ.

• الظلم والبغي عند الاختلاف حال أهل البدع :

قال شيخ الإسلام (٣١١/١٧): «وهكذا كمسائل النزاع التي تنازع فيها الأمة في الأصول والفروع إذا لم ترد إلى الله والرسول لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بينة من أمرهم، فإن رحمهم الله أقر بعضهم على بعض، ولم يبغي بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد فيقر بعضهم بعضاً، ولا يعتدي عليه. وإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغى بعضهم على بعض، إما بالقول مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعل مثل حبسه وضربه وقتله. وهذه حال أهل البدع والظلم كالخوارج وأمثالهم، يظلمون الأمة ويعتدون عليهم إذا نازعوه في بعض مسائل الدين.

وكذلك سائر أهل الأهواء فإنهم يتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها، كما تفعل الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم. والذين امتحنوا الناس بخلق القرآن كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعة وكفروا من خالفهم فيها واستحلوا منع حقه وعقوبته.

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول ﷺ: إما عادلون، وإما ظالمون. فالعادل فيهم الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره، والظالم الذي يعتدي على غيره. وهؤلاء ظالمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْرُقُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩] وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل أقر بعضهم بعضاً، كالمقلدة لأئمة الفقه الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا هذا غاية ما قدرنا عليه. فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل [أ.هـ].

• الخلاف في مسائل الاعتقاد قد يقع من أفاضل الناس:

قال (١٢٣/١٩): «وتنازعوا في مسائل علمية اعتقادية، كسماع الميت صوت الحي وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد ﷺ ربه قبل الموت، مع بقاء الجماعة والألفة».

وهذه المسائل منها ما أحد القولين خطأ قطعاً، ومنها ما المصيب في نفس الأمر واحد عند الجمهور أتباع السلف والآخر مؤد لما وجب عليه بحسب قوة إدراكه، وهل يقال له مصيب أو مخطيء؟ فيه نزاع، ومن الناس من يجعل الجميع مصيبين، ولا حكم في نفس الأمر.

ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم على من اجتهد وإن أخطأ [أ.هـ].

• تفضيل كل المسلمين بمن فيهم أهل البدع العظيمة على كل الكفار:

سئل شيخ الإسلام عن رجل يفضل اليهود والنصارى على الغلاة من الفرق الباطنية، فقال في المجموع (٢٠١/٣٥): «إن كل من كان مؤمناً بما جاء به محمد ﷺ فهو خير من كل من كفر به، وإن كان في إيمانه نوع من بدعة التشيع أو من المرجئة أو القدرية وغيرهم، فإن اليهود والنصارى كفار كفراً معلوماً بالاضطرار من دين الإسلام، والمبتدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول ﷺ لا يخالف له، لم يكن كافراً به، ولو قدر أنه يكفر فليس كفره مثل كفر من كذب الرسول ﷺ. أ.هـ.

• ولاء الأخوة لأهل البدع لا يلزم منه السكوت عما عندهم من الباطل:

ذلك لأن بيان الحق هو المطلب الأول للرسول واتباعهم، ثم إن البيان للجاهل أولى من البيان لغير الجاهل وأنفع للداعي والمدعو عند الله تعالى، وأما احتمال وقوع الرد والتعصب بسبب الجهل والتقليد من قبل المدعو فإنه أمر له ما يبرره، بل قد يكون معذوراً بذلك، مما يوجب على الداعي أن يكلمه بما يفقه ويتدرج معه، ويحفظ حق أخوته وولائه، ويعدل فيه. وقد فصلنا في باب (النصيحة) كلام شيخ الإسلام في هذا الباب.

• لا تتعين المعاقبة إلا بعد تقدير أن مصلحة الإصلاح راجحة على المفسدة:

سبق تفصيل هذا الأصل في باب (هجرة أهل البدع).

• لا يلزم من عقوبة أهل البدع أنهم غير معذورين عند الله، بل قد يكونوا

ماجورين:

قال شيخ الإسلام في المجموع (٣٧٥/١٠): «وكذلك يعاقب من دعا إلى بدعة

تضر الناس في دينهم وإن كان قد يكون معذوراً في نفس الأمر لاجتهاد أو تقليد. وكذلك يجوز قتال البغاة وهم الخارجون على الإمام أو غير الإمام بتأويل سائغ مع كونهم عدولاً ومع كوننا ننفذ أحكام قضائهم (يعني هؤلاء البغاة)، ونسوغ ما قبضوه من جزية أو خراج أو غير ذلك. إذ الصحابة لا خلاف في بقائهم على العدالة، وذلك أن التفسير انتفى للتأويل السائغ. وأما القتال فليؤدوا ما تركوه من الواجب وينتهوا عما ارتكبوه من المحرم وإن كانوا متأولين.

وكذلك نقيم الحد على من شرب النبيذ المختلف فيه، وإن كانوا قوماً صالحين، فتدبر كيف عوقب أقوام في الدنيا وإن كانوا معذورين فيه لدفع ضرر فعلهم في الدنيا، كما يقام الحد على من تاب بعد رفعه إلى الإمام وإن كان قد تاب توبة نصوحاً.

وكما يغزو هذا البيت جيش من الناس فبينما هم بيداء من الأرض إذ خسف بهم وفيهم المكره فيحشرون على نياتهم، وكما يقاتل جيوش الكفار وفيهم المكره كأهل بدر لما كان فيهم العباس وغيره، وكما تترس الكفار بمسلمين ولم يندفع ضرر الكفار إلا بقتالهم، فالعقوبات المشروعة والمقدورة قد تتناول في الدنيا من لا يستحقها في الآخرة وتكون في حقه من جملة المصائب كما قيل في بعضهم: (القاتل مجاهد والمقتول شهيد).

وعلى هذا فما أمر به آخر أهل السنة من أن داعية أهل البدع يهجر، فلا يستشهد ولا يروى عنه ولا يستفتى ولا يصلى خلفه قد يكون من هذا الباب، فأن هجره تعزيراً له وعقوبة له وجزاء لمنع الناس من ذلك الذنب الذي هو بدعة وغيرها وإن كان في نفس الأمر تائباً أو معذوراً، إذ الهجرة مقصودها أحد شيئين: إما ترك الذنوب المهجورة وأصحابها، وإما عقوبة فاعلها ونكالها.

ثم قال: «ومن هذا الباب هجر الإمام أحمد للذين أجابوا في المحنة قبل القيد ولمن

تاب بعد الإجابة، ولمن فعل بدعة ما، مع أن فيهم أئمة في الحديث والفقه والتصوف والعبادة، فإن هجره لهم والمسلمين معه لا يمنع معرفة قدر فضلهم. كما أن الثلاثة الذين خلفوا لما أمر النبي ﷺ المسلمين بهجرهم لم يمنع ذلك ما كان لهم من السوابق، حتى قيل إن اثنين منهما شهدا بدرأ، وقد قال الله لأهل بدر: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)، وأحدهم كعب بن مالك شاعر النبي ﷺ وأحد أهل العقبة.

فهذا أصل عظيم: إن عقوبة الدنيا المشروعة من الهجران إلى القتل لا يمنع أن يكون المعاقب عدلاً أو رجلاً صالحاً، كما بينت من الفرق بين عقوبة الدنيا المشروعة والمقدورة وبين عقوبة الآخرة والله سبحانه أعلم» أ.هـ.

• التفريق بين مخالفة المستفيض من الحق وغير المستفيض:

قال شيخ الإسلام (١٧٢/٢٤): «وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً» [النساء: ٥٩]، وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية، مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين. نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع».

ثم قال (ص ١٧٣): «وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كل ما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا، لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة» أ.هـ.

التعصب الحزبي ومنافاته للأخوة:

من المعلوم أن التعصب الحزبي أو المذهبي هو من أعظم أسباب الفرقة والضعف

للأمة. ولا شك أن مجرد الاختلاف لا ينبغي أن يكون سبباً للفرقة، كما كان ذلك في القرون الثلاثة الأولى، ولكن الجهل المقرون بالتعصب لاجتهادات فقهية معينة، أو اجتهادات دعوية أو نحو ذلك هو سبب الفرقة. ومما زاد الطين بلة، أن كثيراً من الجماعات تنصب نفسها وصية على الأمة، مترفعة عليها، لا توال إلا من يواليها ويوافقها باجتهاداتها وآرائها، وكذلك الحال بالنسبة للنصرة والبذل والعطاء كل ذلك يكون مشروطاً بالولاء الفاسد لها، وهي إن بذلت شيء من المعروف والنصرة فإنما تبذله لقصد الكسب لا لقصد الأخوة الإيمانية العامة، ولذلك تسمع في أحاديث أفرادها عند الحديث عن أناس مسلمين ملتزمين بشعائر الإسلام، فيقولون عنهم (إنهم من الأخوة)، أو (ليسوا من الأخوة)، يقصدون بذلك تقديم أخوتهم الخاصة على الأخوة الإيمانية، لا باعتبار الإيمان والتقوى والعلم، بل باعتبار مجرد الانتساب. وهذا لا شك في بطلانه في الشرع، فإن فيه تقييداً لما أطلقه الشرع بلا مقيد، وفيه تفضيلاً بين المسلمين بأسباب بديلة عن الأسباب التي وضعها الشارع، وفيه تزكية للنفس بلا بينة، وفيه تفريقاً للأمة، مع ما في هذه الجماعات من خير في مجال الدعوة والعلم والأخلاق، ولكن هذا الخير ينقص منه بقدر ذلك الفساد، وحيث إن استحصال مثل هذا الخير ممكن غاية الإمكان بغير هذا التعصب، فإنه ينبغي على هذه الجماعات أن تجتنب ما حرم الله في دعوتها إليه تعالى.

إن وجود الجماعات والمؤسسات العاملة في الدعوة العامة أو في العلم أو في الإغاثة أو في التربية أو في النشر، أو غير ذلك أمر مطلوب شرعاً، ولكن يجب أن يكون أساس وجود هذه المؤسسات أو الجماعات هو خدمة المسلمين، لا الوصاية عليهم.

يعتقد بعض المسلمين الدعاة أنه لا بد لكي تؤدي هذه المؤسسات دورها فلا بد من التنظيم، ولا بد مع التنظيم شيء من التعصب أو الحزبية. وجواباً على هذا

نقول: إذا كان الشق الأول صحيحاً؛ فإنه لا يلزم منه أن يكون قائماً بالشق الثاني، الذي هو محرم شرعاً. فإن الإدارة والتنظيم شيء والتعصب شيء آخر. وكذلك فإن الأمة الإسلامية على مرّ تاريخها العظيم كانت أمة منظمة حسب إدارة دقيقة، في كل مؤسساتها ومرافقها في الحياة، واتساع رقعة عملها، حيث كانت أكبر دولة في العالم خلال الحكم العباسي، ومع ذلك لم يحدث فيها من التحزب والتفرق ما نعرفه الآن.

ولكي تجد الجماعات مخرجاً شرعياً لوجودها القائم، فإنها لا بد أن تعيد النظر في أساسيات وحيثيات عقودها فيما بينها. إن الانطلاق من مبدأ الجماعة الشرعية، والإمام الشرعي، يعد خطأ كبيراً، وجهلاً عظيماً، لا يحتاج إلى تعليق، بل هو يشبه النكتة القائلة: أن أحدهم عقد النية على أن يخطب امرأة ما، فقال لأصدقائه: إنه حصل على نصف الموافقة، فقالوا: كيف ذاك؟ قال: أنه هو وأبوه وأمه موافقون، ولم يبق إلا موافقة المرأة وأمها وأبيها. والشاهد أن الجماعة موافقة على أن تكون هي التي تقود الأمة، ولكن الأمة لم توافق بعد.

والأصل أن هذه الجماعات لها أن تعقد عقوداً جائزة (بيطل العقد بانسحاب أحد الطرفين) على التزام أنظمتها وتعاليمها التي لا تخالف الشرع، ولها أن تخرج من يخالف هذه التعليمات، ولكن ليس لها أن تعتبر هذه التعليمات تعليمات شرعية من خالفها فهو آثم، بل هي مجرد تعليمات إدارية، وكذلك ليس لها أن تعتبر الخارج عنها كالخارج عن جماعة المسلمين، وأن طاعة أميرها كطاعة رسول الله ﷺ، فإن هذا ظلم وافتراء على الشرع الحنيف.

وكذلك، فإنه ليس لهذه الجماعات أن تعتبر من ينظم إليها أفضل من غيره، فتواليه وتنصره على أساس الإنتماء، بل الأخوة الإيمانية هي الأساس الوحيد في الولاء والنصرة، وأن الأفضل هو الأتقى لله، والأمنع للأمة كائناً من كان.

وكذلك، فإن المنطلق الشرعي لمثل هذه الجماعات يمكن أن يكون الحسبة والاحتساب في الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو غير ذلك مما تحتاجه الأمة احتساباً لله لا يرجون إلا أجر الله تعالى، خدمة للإسلام والمسلمين، لا يرجون أن يكونوا قادة للأمة؛ ولكن لا يمنع أن الأمة قد تختار من هذه الجماعات من هو أنفع لها وأعلم بالدين والمصالح الشرعية حين يتعين ذلك، في بلد ما، أو وقت ما، ولكن لا يجوز ابتداءً الحرص على ذلك.

وكذلك، فإن عليهم أن لا يستقلوا بأنفسهم عن الأمة من حيث الفتاوى والأحكام والتخريجات الشرعية المطلوبة لتحقيق أهدافهم، بل يجب يأخذوا ذلك قصراً من علماء الأمة، لا علماء الجماعة، الذين هم علماء في نظر الجماعة فقط؛ ذلك لأن هذه الجماعات هي في الحقيقة جزء من الأمة، وينبغي أن ترتبط بالأمة، فتسترشد بعلمائها، وتخدم عوامها بما تستطيعه وتقدر عليه.

ويبقى أن نقول إن واقع الجماعات الإسلامية واقع موروث، لا يمكن رفضه مطلقاً، ولا قبوله مطلقاً، فينبغي التعامل مع هذه الجماعات بالحكمة والموعظة، وتوظيف ما عندهم من الخير، وإصلاح ما عندهم من الشر، بالبيان الشرعي بحسب الاعتبارات الشرعية، من حيث مراعاة الجهل ومراعاة تراحم الأحكام المتنوعة، كما سبق بيانه في العدد السابع من (الحكمة).

قال شيخ الإسلام في المجموع (٩٢/١١): «وأما (رأس الحزب)، فإنه رأس الطائفة التي تتحزب، أي تصير حزباً فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم. وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل، والإعراض عمن لم يدخل في حزبهم، سواء كان على الحق والباطل فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله، فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والاتلاف ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ انه قال: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر). وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً)، وشبك بين أصابعه. وفي الصحيح عنه أنه قال: (المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يأخذه) «أ.هـ.

وقال شيخ الإسلام في كلامه على عقد المؤاخاة (٩٦/٣٥): «وإنما النزاع يكون مقصودهما بها التعاون على البر والتقوى، بحيث تجمعهما طاعة الله وتفرق بينهما معصية الله، كما يقولون: تجمعنا السنة وتفرقنا البدعة. فهذه التي فيها النزاع. فأكثر العلماء لا يرونها، استغناء بالمؤاخاة الإيمانية التي عقدها الله ورسوله، فإن تلك كافية محصلة لكل خير، فينبغي أن يجتهد في تحقيق أداء واجباتها، إذ قد يوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس، ومنهم من سوغها على الوجه المشروع إذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة».

ثم قال (٩٧): «وبالجملة فجميع ما ينفع الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الأخوة وغيرها ترد إلى كتاب الله وسنة رسوله، فكل شرط يوافق كتاب الله والسنة يوفى به، (ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن اشترط مئة شرط، كتاب الله أحق وشرطه أوثق). فمتى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلاً، مثل أن يشترط أن يكون ولد غيره ابنه أو عتق غير مولاه أو أن ابنه أو قريبه لا يرثه، أو أنه يعاونه على كل ما يريد وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو بباطل، أو يطيعه في كل ما يأمره به، أو أنه يدخله الجنة ويمنعه من النار مطلقاً، ونحو ذلك من الشروط.

وإذ وقعت هذه الشروط وُقِّي منها بما أمر الله به ورسوله، ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله، وهذا متفق عليه بين المسلمين. وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس

وكذا في شروط البيوع والهبات والوقوف والندور وعقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود المتأخيين وعقود أهل الأنساب والقبائل وأمثال ذلك، فإنه يجب على كل أحد أن يطيع الله ورسوله في كل شيء ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء؛ ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. ويجب أن يكون الله ورسوله أحب إليه من كل شيء، ولا يطيع إلا من آمن بالله ورسوله، والله أعلم» أ.هـ.

وقال شيخ الإسلام في المجموع (١٠٠/١١): «وأما عقد المؤخاة بين الناس في زماننا، فإن كان المقصود منها التزام الأخوة الإيمانية التي أثبتها الله بين المؤمنين بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وقول النبي ﷺ: (المسلم أخو المسلم لا يسلّمه ولا يظلمه)، وقوله: (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه)، وقوله: (والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه). ونحو ذلك من الحقوق الإيمانية التي تجب للمؤمن على المؤمن؛ فهذه الحقوق واجبة بنفس الإيمان، والتزامها بمنزلة التزام الصلاة والزكاة والصيام والحج، والمعاهدة عليها كالمعاهدة على ما أوجب الله ورسوله، وهذه ثابتة لكل مؤمن على كل مؤمن وإن لم يحصل بينهما مؤخاة.

وإن كان المقصود منها إثبات حكم خاص كما كان بين المهاجرين والأنصار، فهذه فيها للعلماء قولان، بناء على أن ذلك منسوخ أم لا؟ فمن قال: أنه منسوخ - كما لك والشافعي وأحمد في المشهور عنه - قال إن ذلك غير مشروع. ومن قال إنه لم ينسخ - كما قال أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى - قال أنه مشروع» أ.هـ.

مقاصد الأخوة:

• زيادة التقوى والإيمان وحفظهما:

تعد الأخوة بين المسلمين من الأسباب المهمة لزيادة التقوى، كما تعد الأخوة بين الكفار والفساق من الأسباب المهمة لزيادة الكفر والفسوق، ذلك لأن الإنسان اجتماعي بالفطرة، يأنس بالآخرين، يتعلم منهم ويتأثر بهم، وهو يهرب الخروج عما اعتادوه من المعروف، أو العادات ونحو ذلك مما يعد عيباً في نظر جماعته، وإن لم يكن كذلك في نفس الأمر، بل قد يرضى بما يباه عقله، حفاظاً منه على ما اعتاده من الألفة معهم، كما قال تعالى عن الكفار: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون﴾ [المائدة: ١٠٤]. وإذا صدق هذا في الكفار فهو في المؤمنين أصدق، فإن أولئك ليس لهم إلا العصبية وعدم الخروج عما اعتادوه من أي شيء، أما المسلمون فعندهم كتاب الله وسنة رسوله وعلماء الأمة، فهم يتناصحون على بصيرة وفهم، لا على تقليد وعمى، وبالتالي فإن عنصر الجماعة والأخوة في الإسلام هو عنصر فاعل يقوي الضعيف، ويصلح المخطيء، وهذا لا يكون إلا مع من ارتبط بالجمتمع الإسلامي ارتباط فاعل، بخلاف المنعزل فإنه يحرم نفسه من نعمة النصيحة، ويحرم نفسه من نعمة مراعاة الآخرين في أفعاله، ولذا جاء في الحديث عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال النبي ﷺ: (إن مما أدرك الناس من كلام النبوة إذا لم تستحي فاصنع ما شئت). (متفق عليه)

ولهذا كله، قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم

والعدوان ﴿المائدة: ٢﴾، وجاء في الحديث عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد من أراد بحبوة الجنة فليلزم الجماعة من سرته حسنته وساءته سيئته فذلکم المؤمن). (رواه أحمد والترمذي، وصححه الألباني في الصحيحة برقم ١١١٦).

وعن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية). (أبو داود والنسائي وأحمد، وحسنه الألباني في الجامع الصغير)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: (لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم). (مسلم)

• قوة الدين وتحقيق سلطانه :

من المعلوم أن الاجتماع قوة والتفرق ضعف، ولذا نهى الله تعالى عن التفرق في قوله تعالى: ﴿واعتصموا بجل الله جميعا ولا تفرقوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص﴾ [الصف: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ [المائدة: ٢].

ولا شك أن الأخوة هي من أعظم أسباب الاجتماع، ولذا أوجبه الله على عباده، لما فيها من القوة والنفع على المرء المسلم وعلى المجتمع المسلم وعلى الدين. وقد أمر تعالى بأخذ أسباب القوة، فقال تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقال: ﴿يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ

عليهم، وقال: ﴿قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة﴾ [التوبة: ١٢٣]، ولا يتصور أن تأتي هذه الغلظة إلا من الاجتماع، ولا يأتي الاجتماع إلا من الأخوة.

• تحقيق مقاصد الشريعة في استحصال المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها:

إن إقامة المصالح الشرعية في الدنيا، ابتداءً بالتوحيد وانتهاءً بالسنن والآداب الشرعية، لا يمكن أن يتحقق إلا بدعوة الخلق إليها، ولذا قال تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾ [يوسف: ١٠٨].

ودعوة الخلق إلى دين الله تتضمن الأخوة تضمناً لازماً، حيث إنها العنصر الأساس في الاجتماع الذي يمكن أن تقام به المصالح الشرعية في الأرض. إن مهمة الدعوة يمكن أن تكون مهمة فردية، فهي مهمة كل الرسل وأتباعهم إلى قيام الساعة، ولا يشترط فيها الاجتماع، بل أينما حل المرء المسلم فهو داع إلى الله تعالى، أما مهمة إقامة المصالح الشرعية فهي مهمة أخرى، لا يقدر عليها الفرد في العادة، بل هي مهمة لا تتحقق إلا بالاجتماع والتعاون على البر والتقوى، كما أمر الله تعالى. وبالتالي يعلم أنه لا سبيل إلى تحقيق المصالح الشرعية إلا بالاجتماع، ولا سبيل إلى الاجتماع إلا بالأخوة، ولا سبيل إلى الأخوة إلا بالحب، كما في حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: (لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم). (مسلم)

ومن المعلوم أن الله تعالى قد أوجب على الأمة المبادرة إلى أسباب إقامة شرعه، ومعلوم أيضاً أن تلك الأسباب ليست سهلة حاضرة نقية، بل فيها من المشقة والشوب ما ينبغي أن ترقى العقول والنفوس إلى احتمالها وتحليلها وتصنيفها بحسب منازلها وتهيتها لخدمة مصالح الدين، ولو كان في ذلك قدر من المساس بالمصالح الخاصة.

• تكامل طاقات الأمة:

ليس من التكلف القول بأن الأمة المسلمة تملك مقومات أعظم كيان إنساني في الأرض، ولكن يصح القول بأن اجتماع هذه المقومات، في الوقت الحاضر، أمر غاية في الصعوبة، لأسباب ومؤثرات داخلية وخارجية.

وتحاول المؤسسات الاستعمارية التي تهيمن اليوم على المقومات المادية، أن تبعث اليأس في أبناء أمة الإسلام، وتصور لهم أن الوجودات الإسلامية المتفرقة لا تملك مقومات الكيان الإنساني الراقى، لا الأخلاقية منها ولا المادية، فظلم المسلم للمسلم هو مادة الإعلام اليومي، وأن الإسلام إنما هو الإرهاب، وأن الجهل والتخلف والانحراف الأخلاقي عناصر لا تنفك عن الأمة، التي لا منجاة لها إلا التبعية لهذه المؤسسات.

لا يشك المنصف من المسلمين وغيرهم أن هذا دجل عظيم، وغش كبير، وأن كل المفاسد الموجودة في الأمة هي مفاسد مصنوعة ومطبوخة خارج بلادها. وليس هناك حاجة للكلام حول أخلاقيات تلك المؤسسات المفضوحة، التي لم تعد تستر عوارها وننتها كل مستحضرات التجميل الأمريكية والعطور الفرنسية مجتمعة.

إن المسلمون يملكون العقيدة الصحيحة، ألا وهي التوحيد، لا عقيدة التثليث،

ويعملكون الأخلاق الراقية المنبعثة من القلوب، لا من الجيوب، ويعملكون كتاب الله المحفوظ، لا المخرف، وعندهم سنة نبيهم الصحيحة، حيث ليس هناك أمة في الأرض عندها سنة صحيحة لنبيها غيرهم.

وعندهم العلماء والمؤسسات العلمية العاملة، فالكتاب الإسلامي من أعظم كتب الأرض انتشاراً وسعة، والجامعات والمعاهد الإسلامية في كل بلاد الله، حتى في بلاد الكفر.

والصحوة الإسلامية صحوة فزعت منها الأمم، لهُولها وامتدادها وشُمُولها، فالمتقف المسلم، الذي كان بالأمس حامل لواء الثقافة الغربية العلمانية في بلده المسلم، عاد اليوم مسلماً صاحباً واعياً لما يجب عليه من حق الله على دينه وأُمته. بل لقد امتدت يد هذه الصحوة المباركة في قلب المجتمعات والديانات الأخرى؛ فهل ترى في الأرض ديناً غير الإسلام يعتنقه كل يوم مئات من البشر من الديانات الأخرى.

أما المقومات المادية، فما طمعت بها الأمم إلا لأجلها، الوقود والمعادن عنصراً الصناعة، والأرض الخصبة والماء العذب عنصراً الزراعة، كل ذلك عند الأمة مجتمعة.

وماذا بعد العلم والتكنولوجيا! يحرص الغرب أن يلوي عنق الأمة بما عنده من التكنولوجيا، وهو ينجح في ذلك اليوم بسبب تفرق الأمة وتشتتها، وفي الحقيقة فإن الأمة تملك مجتمعة كل عناصر التكنولوجيا، فالعلماء في كل بلد من بلاد المسلمين لهم من الإبداعات في أصناف التكنولوجيا ما لو اجتمعت وتكاملت مع إبداعات إخوانهم العلماء في سائر البلاد لكان شيئاً عظيماً، وليس هذا ببعيد عنهم وهم أصحاب الحضارة الإسلامية التي قادت العالم في وقت ليس ببعيد.

واليوم يعمل كثير من العلماء المسلمين في أرقى مؤسسات التكنولوجيا الغربية،
لا لشيء إلا لأنهم لا يجدون فرصة لهم للخدمة في بلاد الإسلام.

إن الأمة اليوم أحوج ما تكون إلى اجتماع أبنائها وطاقتها، وهي اليوم أقدر
على هذا الاجتماع مما مضى من الزمن، وهي اليوم أوعى من أمس بالأعداء
والأصدقاء، فقد انكشفت أمامها حقائق كثيرة لم تكن تعلمها من قبل. وليبدأ
هذا الاجتماع بالأقرب فالأقرب.